رؤيتان
في التخطيط القومي والاقتصادي

تأليف

د. كامل بكرى

د. آرثر لويس

تقديم ومراجعة

د. علي عبد العزيز

الكتاب: رؤيتان في التخطيط القومي والاقتصادي

الكاتب: د. كامل بكرى، د. آرثر لويس

تقديم ومراجعة: د. علي عبد العزيز

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

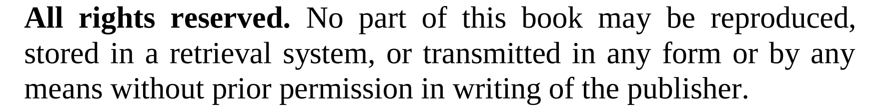
٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail:** info@bookapa.com



دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

رؤيتان في التخطيط القومي والاقتصادي/ د. كامل بكرى د. آرثر لويس

تقديم ومراجعة: د. علي عبد العزيز – الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٣٢ ص، ١٨*٢١ سم.

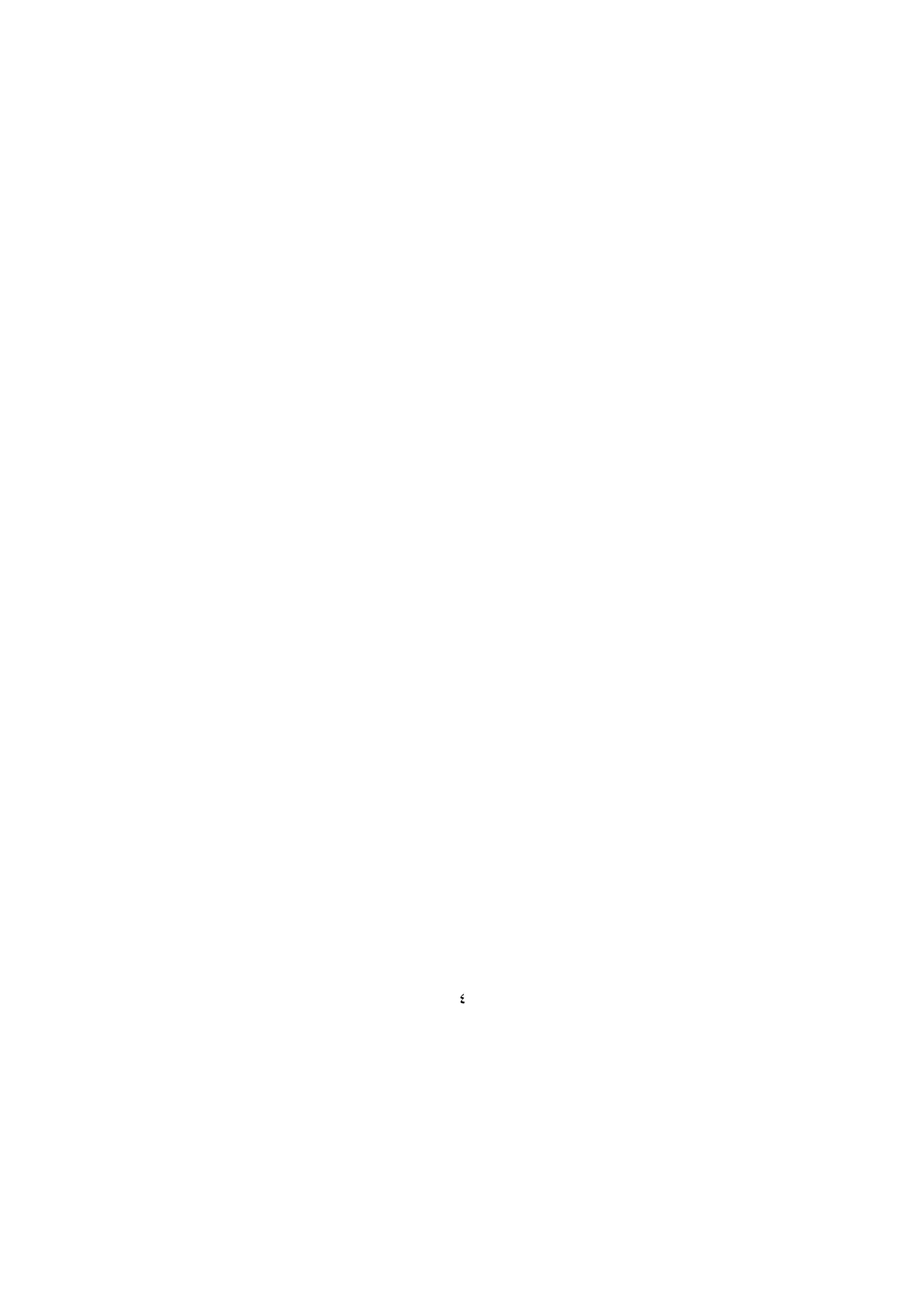
الترقيم الدولي: ٠ – ٠٣٩ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٢٠٩١٠ / ٢٠٢٠

رؤيتان

في التخطيط القومي والاقتصادي





تقديم

يضم هذا الكتاب رؤيتين مختلفتين لموضوع التخطيط الاقتصادي، رؤية مصرية وأخرى غربية، ورغم اتحاد الموضوع الذي ناقشه الباحثان الاقتصاديان، ورغم اختلاف موقعهما فواحد انجليزي ذو أصول أمريكية والثاني مصري، إلا أن الرؤين إلا أن الرؤيتين متكاملتين، فالباحث المصري وهو الدكتور كامل عبد المقصود بكرى، يركز على عملية التخطيط في حد ذاتها وآلياتها وأهدافها، بينما يركز الباحث البريطاني سير آرثر لويس على أهمية التخطيط لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فالرؤيتين متكاملتين رغم ما بينهما من تباين، لذا رأينا أن نجمعهما معا في كتاب واحد لتعم الفائدة ولنتيح الرؤيتعين معا للباحثين الجدد.

رؤية مصرية:

وقت إعداده لبحثه هذا كان الدكتور كامل بكرى يعمل باحثا اقتصاديا بلجنة التخطيط القومي، وهي لجنة كانت تتبع الحكومة المصرية في النصف الثاني من العقد الخامس وطوال العقد السادس من القرن العشرين، وهو ينطلق في بحثه من فهم للتخطيط القومي على أنه يعني عمليا "تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع وفقا لخطة مرسومة"، وكان التخطيط في ذلك الوقت نظاما جديدا على العالم، لم يبدأ في الأخذ به إلا في العشرينات من القرن العشرين، إذ كانت أول محاولة لتطبيقه على الاقتصاد السوفييتي في سنة ١٩٢٨.

وقد أدى نجاح هذا النظام في الاتحاد السوفيتي حينها إلى جذب الأنظار إليه والاهتمام به، وخاصة بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى التي انتابت العالم في الفترة ما بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٣ والتي أدت إلى انتشار الكساد والبطالة في كافة دول العالم ماعدا الاتحاد السوفيتي، حيث تمكن عن طريق أخذه بنظام التخطيط الشامل من حماية اقتصاده من التأثر بهذه الأزمة ومواصلة انتعاشه وتقدمه السريع.

وقد ساعد على انتشار هذا النظام ما أدت إليه الحرب العالمية الثانية من تغير النظام الاجتماعي في بعض الدول وانتقالها من المعسكر الرأسمالي إلى المعسكر الاشتراكي، إذ ترتب على هذا التحول أخذ هذه الدول بنظام التخطيط الشامل في تسيير مجلة نشاطها الاقتصادى وتنظم عمليات الإنتاج والتوزيع فيها.

وقد أدى انفراد هذه الدول بالتخطيط الشامل في أول الأمر إلى الاعتقاد بأن هذا النظام لا يصلح إلا في مثل هذا النوع من الدول، حيث تركز السلطات جميعا في يد الدولة، وحيث يسود الاستقرار جهاز الحكم.. أما في الدول الديمقراطية حيث تتعدد الأحزاب ولا تستقر الوزارات في الحكم فإنه يتعذر تطبيقه فيها بنجاح.

وقد ظهر فيما بعد خطة هذا الاعتقاد عندما اتضح لبعض المراقبين الاقتصاديين إمكان تطبيق هذا النظام في الدول الديمقراطية، وقالوا بأنه إذا كانت هذه الدول تأخذ به تحت ضغط الضرورة في أوقات الحرب،

فإنها تستطيع إذا شاءت أن تأخذ به أيضا في أوقات السلم. ولقد كان لظهور الحركات الوطنية في الدول المستعمرة، وحصول هذه الدول على استقلالها أعظم الأثر على انتشار نظام التخطيط القومي الشامل وامتداده خارج دائرة ما كان يعرف أيامها بالمعسكر الاشتراكي، فقد أحست هذه الدول الحديثة أن تدعيم استقلالها السياسي، والمحافظة عليه لا يمكن أن يتم إلا بإعادة بناء اقتصادياتها القومية، وتنمية مواردها الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة شعوبها.وقد بهرتها التجربة الروسية، ونجاح نظام التخطيط الشامل في ترقية اقتصاديات الدول الأخرى التي أخذت بسبيله، فكان أن عقدت العزم على تطبيق هذا النظام في أراضيها مهما كلفها ذلك من جهد ومال، لذلك نشأت في كثير من الدول المتخلفة والحديثة الاستقلال في الثلث الأوسط من القرن العشرين، أجهزة للتخطيط الاقتصادي، تتولى رسم الخطط العامة للتنمية الاقتصادية بعد القيام بالدراسات والأبحاث اللازمة، كما تتولى مراقبة تنفيذ هذه الخطط، وتحليل نتائجها أولا بأول، ليتسنى لها ضمان سلامة تنفيذها، وتحقيقها الأهداف والآمال المعقودة عليها.

ويوضح البحث أن التخطيط القومى هو أسلوب تستعين به الدولة غير المستكملة النمو الاقتصادي لتوجيه عملية تنمية اقتصادها القومي، وتنظيمها على نحو يجعلها في حدود مواردها وإمكانياتها المتاحة، ويضمن تحقيقها الأهداف والآمال المعقودة عليها وهو ليس سياسة متبعة

وانما فالتخطيط القوي إذن هو مجرد عملية تنظيمية، يراد بها تنظم الجهود التي ستبذل، والأموال التي ستنفق لتنمية الاقتصاد القوى بدلا من الارتجال الذي قد يؤدي إلى بذل الجهود، وإنفاق الأموال فيما قد لا يعود على الاقتصاد القومي بالخير المأمول. فالتخطيط القومي بشكل عام إنما يقوم على أساس حماية الاستثمارات ضد قوى السوق، والقيام بالإنتاج حتى ولو لم يكن مريحا من وجهة نظر المنشات الفردية.

فالدولة هنا تمثل الصالح العام في المدى الطويل، فهي تحس بعدم جدوى تقديرات المشروع الحر القائمة على أساس التكاليف والأرباح والأسعار. فالصالح العام في المدى الطويل لا ينظر إلى العائد النقدي المتوقع من الاستثمار، وإنما ينظر إلى مدى نجاحه في الدفع بعجلة الاقتصاد القومي نحو التقدم والنمو.

ولم يكن شرطا أن تتبع الدولة نهجا اشتراكيا لتلجأ إلى التخطيط، فدولة مثل الهند تعتبر مثالا بارزا على نجاح نظام التخطيط الشامل في الدول غير الاشتراكية، فهي رغم أنها دولة ديمقراطية لا تختلف نظمها وأوضاعها البرلمانية كثيرا عن مثيلاتها في الدول الغربية، ورغم أن نظامها الاقتصادي لازال بصفة عامة يقوم على النشاط الخاص، فقد استطاعت عن طريق الأخذ بنظام التخطيط الشامل بعد حصولها على استقلالها السياسي أن تحقق نتائج باهرة، وخاصة في القضاء على البطالة وزيادة الإنتاج الزراعي والنهوض بالصناعة.

وبذلك لم يعد التخطيط قاصراً على نظام اقتصادى دون آخر، بل هو ميسور لكل أمة ترغب في توجيه نشاطها الاقتصادي لخير المجموع، وعموما فما طرحه الدكتور كامل عبد المقصود بكرى، في كتابه يعد بمثابة إطلالة سريعة على نظام التخطيط القومي الشامل من حيث مفهومه، وأهميته، وأسسه، ومشاكله، وتجاربه في الدول حديثة النمو.

رؤية غربية:

أما السير آرثر لويس فقد أصدر عددا كبيرا من الكتب في مجالات الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والتخطيط للتقدم الاقتصادي، وصاغ واحدة من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، وكان "آرثر لويس" أول من قدم نموذجًا للتنمية، أساسه التحول من الريف إلى الحضر، أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما: قطاع زراعي تقليدي، أطلق عليه اسم قطاع الكفاف، يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر، أو أعلى بقليل، وثانيهما: قطاع صناعي؛ حيث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم، ومن أهم كتبه "مبادئ التخطيط الاقتصادي" وهو كتاب

موجز يتكون من أحد عشر فصلا قصيرا، يعرض فيهم للمشكلة الإقتصادية. ويهدف الكاتب من هذا البحث بيان أنه باستطاعة الدولة أن تخطط عن طريق الترغيب، بدلا من أن تخطط عن طريق التوجيه، وذلك باستخدام سلطتها في الإشراف على السوق لحماية أهدافها.

يبدأ البروفسور آرثر لويس كتابه بالتأكيد على أن السؤال الأولى بالطرح الآن ليس هو: "هل نخطط" ؟ وإنما "كيف نخطط" ؟ ويقول أيضا أن تخطيطنا يجب أن يتم بقدر الإمكان عن طريق الميزانية، وأن وسائل الإشراف الأخرى يجب أن توضع في الدرجة الثانية من الأهمية. ولا يطالب الكاتب بان تشرف الدولة إشرافاً تاماً على الاقتصاد، وإنما يطالب بنظام من الإشراف يجمع بين مزايا الاقتصاد الحر، والتخطيط الذي توجهه الدولة.

وتنطلق أفكار آرثر لويس من قناعاته بالحركة الفابية البريطانية، وقد تأسست "الجمعية الغابية" سنة ١٨٨٤ فقد كونها من المفكرين البريطانيين، الذين أعجبوا بالاشتراكية كدعوة للعدالة بقدر ما ضاقوا بالرطانة الماركسية عن البروليتاريا وصراع الطبقات، فقد رأوا أن تلك الدعاوى سيكون لها آثار سيئة، فرفضوها تمامًا وأوجدوا نوعا من الاشتراكية البريطانية، تلحظ ظروف المجتمع البريطاني وتبرأ من التورط في العمل السياسي، خاصة عندما يقوم على صراع دموي عنيف. وكان من أبرز أتباع الإشتراكة الفابية هذه جورج برنارد شو، وكان من أنصارها

كذلك لويس آرثر، و محور النظرية الفابية هو قضية التحول من "الرأسمالية" إلى "الاشتراكية"، وان هذا التحول يأتي عبر سياق التطور التاريخي الشامل القائم على الاستمرار لا على الانقطاع التاريخي الذي تمثله عملية الصراع الطبقي.

وقد وضع آرثر لويس كتابه "مبادئ التخطيط الاقتصادي" بتكليف من الجمعية الثقافية، وراعى فيه أن يكون أسلوبه واضحا ومباشار يستطيع القارىء العادي أن يفهمه بسهولة، وفهو موجه لكل فرد يهتم بالمشكلات السياسية والاقتصادية المالية. وقد عرض للمشكلة الاقتصادية ولأهمية التخطيط في تسعة فصول، وقد تناول هذا الكتاب في الفصلين الأخيرين موضوعين عامين، وهما التخطيط في الدول المتخلفة، والاتحاد الاقتصادي.

وللتخطيط عند آرثر لويس –كما يوضح – ثلاثة معان، الأول هو: الأهداف التي تضعها الحكومة للإنتاج سواء للمشروعات الخاصة أو العامة. ومعظم الحكومات تطبق هذا النوع من التخطيط. والثاني هو أن تضع الحكومة أهداف الاقتصاد بأكمله، ويدخل في الاقتصاد هنا نظام العمل، والنقد الأجنبي والمواد الخام، وغير ذلك من الموارد الأخرى. أما المعنى الثالث فالمقصود به وصف الوسائل التي تستخدمها الحكومة، لتعرض على المشروعات الخاصة الأهداف التي سبق أن حددتها، وهذا هو المعنى هو الذي يهتم به الكاتب، فالحكومة إذا كانت تعرف على

وجه الدقة الأهداف الاقتصادية التي نريد تحقيقها، فيجب أيضا أن تعرف كيفية إقناع أصحاب المشروعات الخاصة أو كيفية إرغامها على السير طبقا للأهداف المرسومة؟

هذا السؤال عن الكيفية هو ما يسعى البحث للإجابة عليه، حيث يأخذ موقفا محايدا، أو موقفا وسطا جانب الحكومة و جانب أصحاب المشروعات الخاصة، موضحا السبل التي يراها صحيحة.

أما مفهوم التخطيط الاقتصادي بشكل خاص فهو أسلوب تستعين به الدولة لتوجيه التنمية الاقتصادية وتنظيمها في حدود مواردها وإمكانياتها المتاحة فلايمكن للدول النامية لمواردها وإمكانياتها المحدودة أن تحقق أهدافها بستخدام آلية السوق بل يتعين عليها أن تقوم بموازنة مالديها من إمكانيات وموارد ماتطمح إليه من أهداف وقد يعكس التخطيط الاقتصادي تدخل الدولة إذا يمثل التخطيط الاقتصاد وسيلتها في تخطيط تنمية بطريقة منظمة.

د. علي عبد العزيز

البحث الأول

التخطيط القومي الشامل أسسه وتطبيقاته

د.كامل بكري

القسم الأول
الأسس والمبادئ العامة

تمهيد:

من المتفق عليه في أن يكون للبلاد المختلفة أسلوب محدد للتنمية الاقتصادية، أسلوب قومي متكامل، يرسم الخطوط العريضة لإرساء قواعد نمو متوازن للاقتصاد القومي بجميع قطاعاته. هذا الأسلوب هو ما يعرف اليوم بالتخطيط القومي الشامل الذي يستهدف توجيه عملية تنمية الاقتصاد القومي ؛ وتنظيمها على نحو يجعلها في حدود موارد البلاد وإمكانياتها المتاحة، ويضمن تحقيقها الأهداف والآمال المعقودة عليها.

وفي هذا المبحث نعرض لمعنى التخطيط القومي وضرورته لعملية النمو الاقتصادي، والأسس والمبادئ التي يقوم عليها، كما نعرض أيضاً لبعض الأدوات التخطيطية الهامة، وللطريقة التي يتم بها رسم الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ومتابعة تنفيذها، ثم نعرض أخيراً للمشاكل والصعوبات التي تواجهها الدول المتخلفة بصدد إتباع أسلوب التخطيط القومي في تنمية اقتصادياتها، وكيفية التغلب على هذه المشاكل وتلك الصعاب.

الفصل الأول
معنى التخطيط القومي وضرورته لعملية النمو الاقتصادي

التخطيط القومى هو أسلوب تستعين به الدولة غير المستكملة النمو الاقتصادي لتوجيه عملية تنمية اقتصادها القومي، وتنظيمها على نحو يجعلها في حدود مواردها وإمكانياتها المتاحة، ويضمن تحقيقها الأهداف والآمال المعقودة عليها.

فالتنمية الاقتصادية تعني العمل على زيادة كفاية الموارد الإنتاجية الموجودة فعلا في الاقتصاد القومي عن طريق إعادة تنظيم استخدامها والتوسع في هذه الموارد وزيادة حجمها في نفس الوقت عن طريق توظيف الاستثمارات الجديدة.

ولن يتسنى للدولة تحقيق هذا الأمر بمجرد قيامها بتنفيذ بعض الاستثمارات هنا وهناك لمجرد أنها ستؤدي إلى زيادة كفاية الموارد الإنتاجية الموجودة أو إلى زيادة حجمها، بل إن الأمر يحتاج إلى دراسة وتنظيم، دراسة الأهداف التي ترمي إليها الدولة من وراء محاولتها القيام بعملية التنمية وتنظيم الجهود التي ستبذل والأموال التي ستنفق لتحقيق هذه الأهداف.

فقد يستحيل على الدولة المتخلفة بمواردها، وإمكانياتها المحدودة أن تحقق كل ما تصبو إليه من أهداف وحاجات في وقت واحد، ومن ثم

يتعين عليها أن تتدبر أمرها وتوازن بين ما لديها من موارد وإمكانيات، وبين ما تريد تحقيقه من أهداف وحاجات، وطريقها في ذلك هو التخطيط القومي الذي يمكنها من حصر مواردها وإمكانياتها المتاحة، ومن التعرف على أهدافها وحاجاتها وتر تيمها بحسب أهميتها ثم توجيه استغلال هذه الموارد وتلك الإمكانيات نحو تحقيق هذه الأهداف وتلك الحاجات في توقيت زمني ملائم، وبحيث تشمل التنمية كافة قطاعات الاقتصاد القوى المختلفة في وقت واحد لضمان نمو هذه القطاعات بمعدلات متساوية فلا يسبق إحداها باقي القطاعات الأخرى بما يزيد مطالبه منها عن إمكانياتها فيؤدي إلى عرقلة نموه وتقدمه، أو يتخلف عنها فيعوق تخلفه تقدمها ونموها هي الأخرى.

فالتخطيط القوي إذن هو مجرد عملية تنظيمية، يراد بها تنظم الجهود التي ستبذل، والأموال التي ستنفق لتنمية الاقتصاد القوى بدلا من الارتجال الذي قد يؤدي إلى بذل الجهود، وإنفاق الأموال فيما قد لا يعود على الاقتصاد القومي بالخير المأمول.

وتأخذ غالبية الدول المتخلفة في الوقت الحاضر بهذا الأسلوب في تنمية مواردها الاقتصادية والتخلص من الجمود الذي تقسيم به اقتصادياتها.

والواقع أن هذه الدول في أشد الحاجة إلى هذا الأسلوب التخطيطي، وتنبع حاجتها إليه من حاجتها إلى معدل سريع التنمية الاقتصادية لا يقل عن معدل زيادة سكانها.

ولن يتسنى لها تحقيق هذا المعدل السريع للتنمية إذا هي اعتمدت على التطور التلقائي المتولد عن قوى السوق الحرة وحدها. والسبب في ذلك يرجع إلى أن معظم الاستثمارات التي يقوم بها المشروع الحر إنما تخضع للصالح الخاص الذي يعطي أهمية كبيرة لعوامل التكاليف والأرباح والأسعار المنافسة.

فالمنشئات الفردية لا تقوم عادة بأي استثمار جديد، إلا إذا رأت أن تكاليفه محدودة وربحه مضمونا، ويستطيع الإنتاج للبيع بسعر منافس في السوق، وقد تمتنع كلية عن القيام بأي استثمار جدول إذا رأت أن تكاليفه كبيرة، أو أنه قد لا يحقق ربحا معقولا، أو لا يستطيع المنافسة في السوق بنجاح. وخضوع الاستثمار لعوامل التكاليف والأرباح والأسعار المنافسة بهذا الشكل لا يمكن أن يؤدي إلى نمو الاقتصاد القومي وتقدمه على نحو مقبول.

ذلك لأن النمو الحقيقي للاقتصاد القومي لا يمكن أن يقوم على أساس تكاليف وأرباح الاستثمارات، ولا على أساس الأسعار المنافسة في السوق، لأن معظم الاستمارات التي يحتاج إليها هذا النمو ليست مربحة من وجهة نظر المشروع الحر أو السوق، وهذا لا ينطبق فقط على الاستثمارات الأولية التي يكون الغرض منها خلق الوفورات الخارجية للصناعات الجديدة التي لم تنشأ بعد، كالاستثمار في صناعة النقل مثلا، بل ينطبق أيضاً على معظم لاستثمارات في الصناعة ذاتها، إذ أن تلك الصناعات المرغوب في إنشائها لم تقم من قبل إلا لسبب واحد وهو

أنها ليست مربحة ولا تستطيع أن تنتج للبيع بسعر منافس في السوق.

فالتخطيط القومي بشكل عام إنما يقوم على أساس حماية الاستثمارات ضد قوى السوق، والقيام بالإنتاج حتى ولو لم يكن مربحا من وجهة نظر المنشات الفردية.

فالدولة هنا تمثل الصالح العام في المدى الطويل، فهي تحس بعدم جدوى تقديرات المشروع الحر القائمة على أساس التكاليف والأرباح والأسعار. فالصالح العام في المدى الطويل لا ينظر إلى العائد النقدي المتوقع من الاستثمار، وإنما ينظر إلى مدى نجاحه في الدفع بعجلة الاقتصاد القومي نحو التقدم والنمو.

فهذه العملية الدافعة التي يخلقها الاستثمار، والتي تزيد الإنتاج القومي، وتهيئ فرص العمل للملايين من العمال، وترفع من مستوى المعيشة ومستوى الاستهلاك بشكل عام، هذه العوامل كلها أهم بكثير من حسابات التكاليف والأرباح التي يهتم بها المشروع الحر عادة، وإغفال هذه المزايا كلها والتي قد لا تتحقق إلا بعد فترة طويلة، والاقتصار على حسابات التكاليف والأرباح وحدها لا يمكن أن يساعد على نمو الاقتصاد القومي وتقدمه على نحو مقبول.

فالتخطيط القومي لا يقوم على أساس تكاليف وأرباح الاستثمارات وإنما يقوم على أساس أثرها في زيادة حجم الإنتاج القومي، وفي توظيف العمال والموارد الطبيعية.

والفكرة القائلة بأن التخطيط هو بالضرورة أمر تعسفي، وبأنه مقياس غير موضوعى من الناحية الاقتصادية، وأن السوق والائتمان هي وحدها التي تمدنا بالمقياس الموضوعي لما يجب أن ينتج وما لا يجب، هي في الواقع فكرة خاطئة.

فجهاز الائتمان إذا كان يرشد المنتجين حقاً إلى استثمار أموالهم في ناحية معينة من نواحي الإنتاج، فليس الدافع على ذلك هو نفع المجتمع وخيره، بل إنه الربح وحده هو الذي يدفعهم إلى تفضيل إنتاج هذا النوع من المنتجات وعدم إنتاج ذاك.

وليس أدل على ذلك من اتجاه رؤوس الأموال في أغلب الأحيان إلى إنتاج الكماليات حيث أن أسعارها في السوق غالباً ما تكون مرتفعة، وهامش ربحا كبير. ومن المعروف أن هذا النوع من المنتجات لا يحقق إشباع سوى فئة قليلة من أفراد المجتمع هي فئة الأثرياء ذات الدخل المرتفع، أما الغالبية العظمى من فئات المجتمع الأخرى فهي لا تحقق لهم أي إشباع على الإطلاق، إذ أنهم ليسوا في حاجة إليها وإنما هم في أشد الحاجة إلى الغذاء والكساء وغيرها من ضرورات الحياة الأساسية، والتي تحقق لهم أكبر إشباع ممكن بأقل تضحية ممكنة.

وإذا صح القول بأن المنافسة السائدة في نظام السوق الحرة تدفع المؤسسات دائما إلى تحسين منتجاتها وتطويرها ومحاولة الوصول بتكلفتها إلى أدنى مستوى ممكن، وبالتالي إمكان خفض أسعار بيعها بما يحقق

صالح المستهلك ورفاهيته، فإنه يمكن القول أيضا بأنها تنطوي على عوامل الفقد والضياع لموارد المجتمع، إذ أنها بذلك إنما تقضى على المنتجين الحديين وتدفع هم خارج المشروع تاركة السوق القلة من المنتجين الأقوياء يستبدون بها بما يقيموه عادة من احتكارات واتحادات.

فقيام المنافسة الكاملة في السوق في الوقت الحاضر أمر غير محتمل الحدوث، والغالب الأعم هو قيام الاحتكار بدرجات متفاوتة فغالبا مالا تستمر حالة المنافسة في السوق إلا لأجل قصير، ثم ينتهى الأمر بالمنتج إما إلى الإفلاس والخروج من السوق، أو إلى القضاء على منافسيه وإقامة احتكار من نوع ما، فيستغل المستهلكين فارضا عليهم الأسعار التي تتراءى له، وهي بطبيعة الحال أسعار احتكارية تزيد كثيراً عن تكلفة الإنتاج والربح العادي، ويصبح الأمر عندئذ ضربا من الاستغلال الفاحش الذي لا يحده، سوى تدخل الدولة بشكل أو بآخر.

ومع هذا فإن قيام الدولة بتوجيه دفة نشاطها الاقتصادي في البلاد عن طريق التخطيط القومي الشامل لا يعني بالضرورة القضاء على نظام السوق أو جهاز الائتمان بل عادة ما يصاحب كل منهما الآخر بدرجات متفاوتة وما مهمة التخطيط إلا تحقيق أقصى تقدم اقتصادى ممكن عن طريق التدخل الحكومي، وبالتضحيات التي يمكن للشعب قولها.

وغاية القول أن المبدأ القائل بعدم تدخل الدولة وترك أمر نمو الاقتصاد القومي للتطور التلقائي المتولد عن قوى السوق وجهاز الأثمان

وحدها قد أصبح مبدأ غير مقبول من الناحية العملية اللهم إلا إذا ارتضت الدولة لنفسها أن تظل سنين طويلة لتصل إلى ما ترجوه من تقدم وازدهار.

فالتطور التلقائي المتولد عن قوى السوق وجهاز الأثمان بطيء بطبيعته فضلا عن أنه غالبا ما لا يؤدي إلى نمو قطاعات الاقتصاد القومي بنفس النسبة مما يؤدى إلى قيام كثير من المشكلات الاختلال التوازن في نمو هذه القطاعات.

وهكذا أصبح من المقرر أن تتدخل الدولة الاستعاضة عن هذا التطور التلقائي بتطور مقصود يضمن نمو الاقتصاد القومي في أمد محدود ويحقق معدلات متساوية لهذا النمو في مختلف قطاعاته الرئيسية وما التخطيط القوي إلا وسيلتها لإحداث هذا التطور المنشود بطريقة عملية منظمة وعلى أسس علمية ثابتة.

الفصل الثاني
أسس التخطيط القومي

من عرضنا السابق لمعنى التخطيط القومي، وضرورته لعملية النمو الاقتصادي نستطيع أن نستخلص مجموعة الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام التخطيط القومي بصفة عامة، والتي تحكم تصرفات المخططين وتفكيرهم عند القيام برسم الخطط العامة للتنمية الاقتصادية.

وهذه الأسس ولو أنها كثيرة ومتعددة، إلا أن أهمها هي:

١- الاقتصاد:

وهذا هو الأساس الأول الذي يقوم عليه نظام التخطيط القومى الشامل. والمقصود بالاقتصاد هنا هو الاقتصاد في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة الموجودة تحت تصرف المجتمع وتجنب أي ضياع فيها.

والحكمة في ذلك هي أن الموارد المتاحة (طبيعة – بشرية – مالية) ضئيلة بالنسبة للاحتياجات المطلوبة، وأي إسراف في استخدامها قد يؤدي إلى تبديدها دون إحداث أي تقدم ملموس.

لذا فمن الضروري أن يراعي المخطط ضرورة الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة بحيث يؤدي استخدام أقل قدر ممكن منها إلى تحقيق أكبر ناتج إجمالي ممكن. وخير وسيلة لضمان الاقتصاد في

استخدام الموارد المتاحة هي أن يراعى المخطط اختيار طريقة الاستخدام المثلى التي تكون فيها نسبة المنتج إلى الموارد المستخدمة هي أعلى النسب، وذلك بالمقارنة بالطرق الأخرى البديلة.

وتحقيق هذا الأمر يحتم على المخطط القيام بدراسة جميع الطرق الممكنة لاستخدام مورد من الموارد، والمفاضلة بينها على أساس نسبة المنتج إلى الموارد المستخدمة واختيار الطريقة المثلى التي تعطي أكبر ناتج ممكن بأقل قدر ممكن من الموارد.

ويعترف البعض بصعوبة قياس المنتج والموارد المستخدمة قياسا دقيقا بالنسبة لكل طريقة من الطرق المختلفة التي يعمد المخطط إلى دراستها والمفاضلة بينها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي.

ذلك أنه إلى جانب الناتج المادي المباشر والموارد المادية المباشرة، نجد أن استخدام طريقة ما من الطرق قد ينطوي على إلحاق بعض الخسائر غير المباشرة بالنسبة للبعض في المجتمع، أو على تحقيق بعض الربح غير المباشر بالنسبة للبعض الآخر في نفس المجتمع، وهي خسائر وأرباح يصعب تقديرها تقديرا دقيقا في معظم الأحيان.

لذا يرى البعض ألا تقتصر مهمة المخطط على دراسة الآثار المادية المباشرة المترتبة على استعمال كل طريقة من الطرق البديلة الممكنة لاستخدام الموارد المتاحة فقط، وإنما يجب أن يضع في اعتباره أيضا

الآثار غير المباشرة التي قد تترتب على استخدام نفس الطرق، وذلك حتى يمكنه المفاضلة بينها على أساس سليم.

وعموماً يمكن القول بأن اختيار المخطط للطريقة المثلى التي تمكنه من استخدام الموارد المتاحة بأكبر قدر ممكن من الاقتصاد إنما يتوقف أولاً وأخيراً على مدى دقته في قياس التكلفة والعوائد (اقتصادية واجتماعية) المحتملة من استخدام هذه الموارد في ناحية معينة من نواحي الإنتاج المختلفة.

٢- التوازن:

وهذا هو الأساس الثاني الذي يقوم عليه نظام التخطيط القومي الشامل. والمقصود بالتوازن هنا هو التوازن بين الموارد المتاحة والاستخدامات الممكنة التي تتفق مع الأهداف الاجتماعية.

والتوازن نوعان:

١- توازن كلي:

وهو الذي يتم على مستوى الاقتصاد القومي كله، وفيه لابد من تعادل مجموع الموارد المتاحة مع مجموع الاستخدامات الممكنة بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه.

٢- توازن جزئي:

وهو الذي يتم على مستوى القطاع، وفيه لابد من تعادل الموارد

المتاحة مع الاستخدامات الممكنة بالنسبة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد. القومي على حده.

ولابد للمخطط أن يراعي بقدر الإمكان ضرورة تحقيق هذين النوعين من أنواع التوازن داخل إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية. ذلك أن تحقيق أحدهما دون الآخر قد يكون من شأنه إحداث بعض الاضطرابات للاقتصاد القومي في مجموعه أو لبعض قطاعاته الرئيسية.

فالتركيز على التوازن الكلى وحده دون الاهتمام بالتوازن الجزئي قد يكون من شأنه خنق بعض قطاعات الاقتصاد القومي وشل حركتها الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى دفع الاقتصاد القومي في مجموعه إلى الاختلال وعدم التوازن.

كذلك الحال لو أننا ركزنا على التوازن الجزئي فقط دون الاهتمام بالتوازن الكلي، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى اضطراب الاقتصاد القومى فى مجموعه نتيجة زيادة مجموع الاستخدامات الممكنة على مجموع الموارد المتاحة أو زيادة بمجموع الموارد المتاحة على مجموع الاستخدامات الممكنة.

وقد يكون من الصعب دائما التوفيق بين هذين النوعين من أنواع التوازن داخل إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية إذ كثيراً ما يتعارض تحقيق أحدهما مع تحقيق الآخر.

فمثلا الاهتمام بتحقيق التوازن الجزئي عن طريق تحقيق التعادل بين

الموارد المتاحة والاستخدامات الممكنة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي المتعددة قد يؤدي في النهاية إلى وجود ثغرة بين مجموع الموارد المتاحة ومجموع الاستخدامات الممكنة وذلك بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه. ومعنى هذا هو فقدان التوازن الكلي إما نتيجة لزيادة بمجموع الموارد المتاحة على مجموع الاستخدامات الممكنة، أو نتيجة لزيادة بمجموع الاستخدامات الممكنة على مجموع الموارد المتاحة.

كذلك الحال في حالة الاهتمام بتحقيق التوازن الكلي عن طريق تحقيق التعادل بين مجموع الموارد المتاحة ومجموع الاستخدامات الممكنة فإن هذا قد يتطلب أحيانا التغاضي عن تحقيق التعادل بين هذه الموارد وتلك الاستخدامات داخل كل قطاع على حده.

ومعنى هذا أيضاً هو فقدان التوازن الجزئي إما نتيجة لزيادة الموارد المتاحة على الاستخدامات الممكنة في بعض القطاعات، أو نتيجة الزيادة الاستخدامات الممكنة على الموارد المتاحة في بعض القطاعات الأخرى.

وعموما فإن مثل هذه الصعوبة يجب ألا تصرفنا عن الاهتمام محاولة التوفيق بقدر الإمكان بين هذين النوعين من أنواع التوازن داخل إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية وذلك حتى نتفادى المشاكل العديدة التي يثيرها فقدان أحدهما خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الموضوعة.

٣- الترابط:

وهذا هو الأساس الثالث الذي يقوم عليه نظام التخطيط القوى الشامل. والمقصود بالترابط هنا هو الترابط بين المشروعات المختلفة التي يتضمنها إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية.

فعملية التخطيط يجب أن ينظر فيها منذ البداية إلى شمول الاقتصاد القومي في مجموعه بحيث تنمو قطاعاته المختلفة في وقت واحد وبشكل مترابط، فلا يسبق إحداها باقي القطاعات الأخرى ما يزيد مطالبه منها عن إمكانياتها فيؤدي إلى عرقلة نموه، أو يتخلف عنها فيعوق تخلفه نموها هي الأخرى.

فيجب على المخطط أن يبحث مثلا ما إذا كانت المشروعات الخاصة توليد الكهرباء مترابطة ومنسجمة م المشروعات الخاصة بإنشاء الصناعات الجديدة التي تستخدم الكهرباء في عملياتها الإنتاجية، وما إذا كانت المشروعات الخاصة بتوسيع الرقية الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي مترابطة ومنسجمة مع المشروعات الأخرى الخاصة بإنشاء صناعات جديدة لتصنيع المنتجات الزراعية، وما إذا كانت مشروعات التقدم الصناعي بصفة عامة مترابطة ومنسجمة مع مشروعات إنشاء الطرق والكباري والمواني.... وهكذا.

فمراعاة مثل هذا الترابط والانسجام بين مشروعات الخطة هو أمر ضروري وحيوي بالنسبة لبلوغ الأهداف العامة للتخطيط القومي، ذلك

بأن فقدان هذا الترابط والانسجام من شأنه أن يؤدى إلى تفكك الخطط الموضوعة وحدوث الاضطراب و التعارض بين أجزائها المختلفة مما يؤثر على تنفيذها في نهاية الأمر.

والواقع أن مراعاة مسألة الترابط بين كافة مشروعات الخطة العامة هو من أصعب المهام المتعلقة بالتخطيط حيث أن مسألة الترابط بين كل مشروع وآخر يثير كثيرا من المشاكل والصعوبات التي تحتاج إلى دقة وبعد نظر في معالجتها والتغلب عليها.

إلا أن مثل هذه المشاكل والصعوبات يجب ألا تحول دون توفير القدر اللازم من الترابط بين مشروعات الخطة العامة، لأن عليه يتوقف نجاح عملية التخطيط وبلوغ الأهداف المرسومة.

٤- المرونة:

وهذا هو الأساس الرابع الذي يقوم عليه نظام التخطيط القومي الشامل. والمقصود بالمرونة هنا هو الابتعاد عن الصرامة والجمود في رسم الخطط العامة بحيث يمكن تغييرها في ضوء الظروف والأحداث التي تستجد.

فنجاح عملية التخطيط في تحقيق الأهداف المرسومة لها يتوقف إلى حد كبير على مدى مرونة الخطط الموضوعة واستجابتها للتغيرات المستمرة التي تطرأ على ظروف المجتمع وأحواله.

والواقع أن عملية التخطيط هي من العمليات التي تتعلق بالمستقبل أكثر منها بالحاضر، ولما كان في غير مقدور أحد التنبؤ بصفة مؤكدة بما سوف تكون عليه الظروف والأحوال في المستقبل، فلا بد من أن نتوقع منذ البداية حدوث بعض التغيرات، ومن ثم يجب أن تكون الخطط الموضوعة على درجة كافية من المرونة بحيث يمكن تعديلها بسهولة لتتلاءم مع ما قد يستجد من ظروف وأحوال. وفي الوقت الذي تأخذ فيه هذه الخطط سمة الجمود والصرامة تصبح خططاً لا قيمة لها، ولا تؤدي الغرض المطلوب منها لأنها في هذه الحالة تكون بعيدة عن الواقع و غير متمشية مع الظروف والأحداث الجارية.

لذلك فمن الضروري مراعاة أن تكون الخطط الموضوعة مرنة بحيث تفسح المجال لإدخال ما تتضح ضرورته من تعديلات و تصحيحات حتي تلائم ما قد يجد من ظروف طبيعية أو غير طبيعية لم تكن في الحسبان عند وضع الصورة النهائية للخطة.

فقد يحدث مثلا جفاف يؤدي إلى عجز في المحصول الزراعي، ولهذا لا بد من أن تكون الخطة الموضوعة للزراعة مرسومة بحيث لا تتأثر الخطة العامة بهذا الحادث الطارئ تأثيراً خطيراً سيئاً.

ولتحقيق المرونة الواجبة في الخطط الموضوعة يتطلب الأمر من المخطط أن يعمد إلى إعادة النظر باستمرار في أرقامه وتقديراته التي سبق أن وضعها على ضوء المعلومات الجديدة التي تتوفر له أثناء عملية

التنفيذ، والقيام بتعديلها وتصحيحها لتصبح متفقة مع الواقع، ومسايرة الظروف والأحوال القائمة فعلا وقت التنفيذ.

وعموما يمكن القول بأن مبدأ تحقيق المرونة في الخطط الموضوعة هو من أهم الأسس التي يقوم عليا نظام التخطيط القومي الشامل، وتناسى هذا المبدأ. جهلا أو عمداً– قد يؤدي في النهاية إلى جمود عملية التخطيط وفشلها.

٥- التركيز:

وهذا هو الأساس الخامس والأخير من أسس التخطيط القومي الشامل. والمقصود بالتركيز هنا هو تجميع كافة عمليات التخطيط وتركيزها في إدارة جامعة موحدة تمثل المجتمع في مجموعه، ويكون لها حق التوجيه والإشراف، وساطة إملاء خططها على كافة الوحدات الإنتاجية في المجتمع.

فالتخطيط كما سبق أن رأينا هو عملية مركبة تتطلب الكثير من عمليات الحصر والتنسيق والتقويم، ومثل هذه العمليات لا يمكن القيام بها بنجاح إلا إذا أجريت على أساس مركزي يحشد له العدد الكافي من الفنيين والخبراء والأخصائيين. وهذا هو المتبع في كافة الدول التي تأخذ بنظام التخطيط القومي الشامل، حيث توجد إدارة عليا مركزية التخطيط يحشد لها أكبر عدد ممكن من الخبراء والفنيين، وتوضع تحت تصرفها جميع الإمكانيات والوسائل التي تمكنها من مباشرة بحوثها ودراساتها المجرى الحياة الاقتصادية بدقة ونجاح.

والواقع أنه لا يمكن أن نتصور نجاح عملية التخطيط في ظل إدارات متعددة متفرقة تختص كل منها برسم سياسة معينة لكل فرع من فروع الاقتصاد القومي. ذلك بأن مثل هذا التعدد في الإدارات التي تباشر عملية التخطيط من شأنه أن يفقد التخطيط ما يجب أن يتصف به من عمومية، تلك العمومية التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل وحدة الأجهزة الفنية المتخصصة في ميادين التخطيط المختلفة. فهذه الوحدة هي السبيل العملي لتيسير الاتصال المباشر والتعاون المستمر بين هذه الأجهزة فما تقوم به من دراسات و تقديرات في المستوى القومي.

من أجل هذا يتعين تركيز عملية التخطيط في إدارة عليا مركزية واحدة تشرف من أعلى على مجرى الحياة الاقتصادية والنشاط الإنساني بكافة فروعه ونواحيه يمكن لها تبين نواحي الضعف والقصور في البنيان الاقتصادي القومي، والذي على ضوئه تصدر ما تراه من تعليمات وتوصيات للقضاء على هذا الضعف وذاك القصور.

الفصل الثالث
أدوات التخطيط القومي

للتخطيط القومي أدوات كثيرة يستعين بها المخطط الاقتصادي في رسم الخطة العامة للتنمية الاقتصادية. وهذه الأدوات ليست مستحدثة، ولكنها قائمة منذ أمد بعيد، غير أن استخدامها لأغراض التخطيط الاقتصادي لم يبدأ إلا حديثاً، وعندما بدأت الدول تعمد إلى أسلوب التخطيط لتوجيه تنمية اقتصادياتها في العصر الحديث.

وفيما يلي نتناول أهم هذه الأدوات وفائدتها في رسم الخطة العامة التنمية الاقتصادية:

١- الحسابات القومية:

إن رسم أي خطة عامة لتنمية اقتصاد ما، سواء أكانت هذه الخطة قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل، يحتاج أولا إلى الوقوف على طبيعة الموقف الاقتصادي الحالي، ليتسنى على ضوئه رسم الصورة العامة التي يجب أن يكون عليها الاقتصاد القومي في المستقبل. فقد يستحيل على الدولة أن تحدد الخطوات التي يجب أن تتخذها للوصول إلى ما ترجوه من أهداف، ما لم يكن لديها مقدما فكرة عن الأوضاع الاقتصادية القائمة وصورة واضحة المعالم البنيان الاقتصادي بأكمله. ولا توجد

وسيلة لإعطاء هذه الصورة خير من الحسابات القومية،ر إذ تظهر لنا بجلاء مركز الاقتصاد القومي في أي وقت معين.

فهي بالنسبة للدولة كالحسابات العادية بالنسبة لأي مشروع خاص (فرد أو هيئة) كحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر وغيرها من الحسابات التي تتعلق بعمليات تمت خلال فترة زمنية معينة، والتي توضح مركز المشروع في وقت معين، من حيث ماله، وما عليه، وما حققه من ربح أو خسارة، وغيره كثير مما يساعد المديرين على تحديد موقفهم وما يجب أن يتخذوه من سياسات بالنسبة للمستقبل.

فالحسابات القومية كما عرفها البعض: هي وسيلة عملية التصوير الجانب الاقتصادي من حياة المجتمع والذي يتمثل في شكل عمليات أو صفقات تتم فعلا أو مجازا خلال فترة زمنية معينة.

والمتأمل لهذا التعريف يتبين أهمية الحسابات القومية كوسيلة لتسجيل العمليات التي تتم بين وحدات المجتمع الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. وقد يروعه ما قد تنطوي عليه هذه العمليات من ملايين لا حصر لها تعجز أعني القوى عن حصرها كلها، وتسجيلها تسجيلا كاملاً دقيقا. لذلك تواجه المحاسبين القوميين عادة مشكلتان رئيسيتان بصدد إعداد الحسابات القومية اللازمة:

أولا- مشكلة خاصة بالاختيار أي : أي هذه العمليات تهتم بحصره و تسجيله ؟ وأيها نستبعده ولا نهتم به ؟

ثانيا– مشكلة خاصة بالتجميع أي : كيفية تجميع هذا العدد الهائل من العمليات بحيث يمكن معالجته، والاستفادة منه بسهولة ويسر.

بالنسبة إلى المشكلة الأولى، استقر الرأي على الاهتمام بتلك العمليات التي تدخل في محور السياسة الاقتصادية العامة للدولة، أي تلك التي ترمي الدولة إلى تنميتها والنهوض بها. أما تلك العمليات التي تخرج عن حيز السياسة الاقتصادية العامة فهذه يمكن إهمالها وعدم أخذها في الحسبان عند إعداد الحسابات القومية اللازمة مثال ذلك خدمات النقل بواسطة الدواب مثلا أو بالإقدام في داخل الدولة، فهذه عمليات أقل أهمية ولا يمكن أن تدخل ضمن إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومن غير المحتمل أن تجعل دولة ما مثل هذا النوع من الخدمات من بين ما ترمي إلى تنميته و النهوض به.

أما خدمات النقل بواسطة السكك الحديدية مثلا أو بالسيارات والعربات أو بالمراكب الكبيرة فهذه لا يمكن إهمالها عند إعداد الحسابات القومية، إذ هي من صميم السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة، ومما تعمل الدولة على تنميته والنهوض به عادة.

وبالاختصار يجب أن نهتم عند إعداد الحسابات القومية بتلك العمليات التي تعتبر من العناصر الرئيسية للنشاط الاقتصادي والتي لها أهمية خاصة في البنيان الاقتصادي القوى، أما تلك العمليات الأقل شأنا والتي تعتبر من العناصر الثانوية فهذه يمكن إهمالها والتغاضي عنها دون خطر كبير.

أما بالنسبة إلى المشكلة الثانية، فقد إستقر الرأي على تجميع كل نوع من العمليات ذات الصفات المتجانسة في مجموعات معينة يختارها الباحث وفقا لأهدافه وأساليبه العلمية. فإما أن يقسمها إلى مجموعات على حسب طبيعة الوحدات الاقتصادية التي تقوم بها، أو على حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تندرج تحته هذه العمليات.

ومن الواضح أننا لا نعني بتجميع العمليات ذات الصفات المتجانسة في مجموعات معينة أن يكون التجانس بينها تاماً مطلقاً ، إذ أن معنى هذا إقامة عدداً لا نهاية له من المجموعات، ذلك أنه من النادر أن تتجانس عمليتان تجانساً كاملاً في الحياة الواقعية.

لذلك فإن ما نعنيه هنا هو التجانس النسبي لا التجانس المطلق، وليس هناك ما يمنع من التغاضي عن الفروق البسيطة التي قد توجد بين بعض العمليات.

وتختلف أنواع الحسابات القومية التي تعمل في هذا الشأن باختلاف الغرض الذي تعد من أجله هذه الحسابات من جهة، وباختلاف ظروف وأوضاع كل دولة من جهة أخرى.

غير أن أهم الحسابات التي جرى العمل على وضعها للإفادة منها في رسم الخطط العامة للتنمية الاقتصادية هي:

١- حساب للمشروعات الخاصة (قطاع الأعمال)

٢- حساب الأفراد (القطاع العائلى)

٣- حساب للحكومة (القطاع العام)

٤- حساب للعالم الخارجي (القطاع الخارجي)

٥- حساب لرأس المال القومي

فبالنسبة لحساب المشروعات الخاصة، فهو يصف جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسات والشركات والهيئات الخاصة التي تزاول نشاطها بغرض الربح في قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات والمال والسمسرة والتجارة الداخلية والخارجية وغيرها.

أما بالنسبة لحساب الأفراد فهو يصف جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد العاديين الذين يهدفون بتصرفاتهم إلى إشباع حاجاتهم المعيشية، وكذلك الهيئات التي لا تستهدف الربح كالنقابات المهنية والغرف التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية والخيرية وغيرها.

أما حساب الحكومة فهو يصف جميع العمليات التي تقوم بها الهيئات العامة ومصالح الحكومة التي تقوم بتقديم خدمات جماعية للمجتمع كخدمات الأمن والعدالة والخدمات التي تأخذ الحكومة على عاتقها مهمة القيام بها لصالح الشعب دون أن تستهدف من ذلك الربح أصلا.

أما حساب العالم الخارجي فهو يصف جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد والهيئات والمؤسسات التي تقع خارج الحدود الإقليمية من يتعاملون

مع القطاعات المحلية السابقة عن طريق التبادل التجاري والمالي.

أما حساب رأس المال القومي فهو يصف جميع التغيرات التي تنتاب الثروة القومية إذ يسجل ما يتم من تغير في رأس المال الثابت والمخزون من المنتجات.

ويلاحظ أن جميع الحسابات السابقة تبني على أساس القيد المزدوج في إمساك الدفاتر بمعنى أن كل عملية لها طرفان دائن ومدين، أي أن هذه الحسابات لا بد وأن تتوازن في نهاية الفترة.

تلك هي صورة مبسطة للحسابات القومية ويمكن عن طريق هذه الحسابات في النهاية حساب الدخل القومي الذي يعتبر مقياسا أو ترمومترا المستوى النشاط الاقتصادي في البلاد.

وتتحدد الأهمية العملية لهذه الحسابات كأداة من أدوات التخطيط الاقتصادي في أنه يمكن اتخاذها كأساس لرسم الخطة العامة للتنمية الاقتصادية حيث أنها تصور المشكلة الاقتصادية القائمة أصدق تصوير وتبرز ملامحها بشكل يساعد المخطط الاقتصادي على اتخاذ ما يراه مناسبا من قرارات وإصدار ما يراه ملائما من توصيات لحل هذه المشكلة والقضاء على أسبابها.

فقد تحاول الدولة مثلا رفع مستوى الاستهلاك فيها ولكنها قد تواجه بأن هذه الحسابات غير متوازنة إما فيما بينها أو ربما مع الخارج، أي أن الدولة تستورد أكثر ما تصدر. وقد تكون المشكلة أن هناك من أوجه النشاط

والتضارب ما يجعل الحالة النقدية في البلاد غير مستقرة وبذلك يعمل المخطط الاقتصادي على رسم السياسة الاقتصادية التي تعمل على إيجاد الثبات النقدي اللازم لاستمرار النشاط الاقتصادي على مستوى معين.

وقد ظهر حديثا إلى جانب هذا النوع من المحاسبة التي تطبق على مستوى قومي نوعا آخر من المحاسبة أطلق عليه اسم والمحاسبة الإقليمية، وهي تطبق على مستوى إقليمي فتتناول إقليم معين أو مدينة معينة فقط.

والحسابات الإقليمية لا تختلف في جوهرها عن الحسابات القومية إلا في أن الأخيرة تتناول الاقتصاد القومي كله كوحدة، بينما تتناول الأولى جزء معين فقط من هذا الاقتصاد هو الإقليم أو المنطقة أو المدينة مثلا.

وقد ظهر هذا الاتجاه الحديث في المحاسبة نتيجة لإتباع أسلوب التخطيط والاهتمام بدراسة مشاكل مناطق معينة تمهيدا لرسم السياسة الاقتصادية اللازمة لتنمية هذه المناطق والقضاء على ما تعانيه من مشاكل.

وقد قامت فعلا بعض محاولات من هذا القبيل في هولندا حيث أعدت بعض حسابات إقليمية لمدينة أمستردام.

ويعتقد البعض أنه من المتعذر تطبيق هذا النوع من المحاسبة في الدول المتخلفة اقتصاديا لترشيد ما تقوم بوضعه من سياسات التخطيط الإنمائي وذلك نظرا لأن إعداد هذا النوع من الحسابات الإقليمية المنطقة من المناطق يتطلب توافر أنواع معينة من البيانات عن هذه المنطقة وهو أمر قد يصعب تحقيقه بصفة عامة في الدول المتخلفة اقتصاديا.

٢- الميزانية القومية:

الميزانية القومية عبارة عن أداة يستعين بها المخطط الاقتصادي لتحديد نمط أمثل لاستخدام الموارد المالية المنتظر أن تكون متاحة الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية مقبلة.

أي أنها وسيلة لتحديد الطريقة التي ستوزع بها تلك الموارد بين القطاعين العام والخاص من حيث الاستثمار والاستهلاك.

فهي بذلك لا تعدو أن تكون حساب بالمصروفات والإيرادات القومية في فترة زمنية مستقبلة.

وتختلف الميزانية القومية عن الميزانية العادية للدولة في أنها لا تقتصر فقط على القطاع العام بل أنها تشتمل كذلك على القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى أنها تهتم بجوانب أخرى غير السياسة المالية والتي غالبا ما تقتصر عليها الميزانية العادية، فهي تتضمن أيضا سياسات أخرى كالسياسات النقدية وسياسة الاستيراد وغيرها.

ويلاحظ أن الميزانية القومية إنما تستمد خطوطها الرئيسية من إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدولة إذ أن كلاهما إنما يوضع لتحقيق نفس الغرض تقريبا.

فإطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية لا يعدو أن يكون هو الآخر وسيلة لتحديد نمط أمثل لاستخدام الموارد التي ينتظر أن تكون متاحة

خلال عدة سنوات مقبلة، وما الميزانية القومية إلا جزء من هذا الإطار يمثل نمط استخدام تلك الموارد خلال كل سنة من سنى الخطة على حده، في ظل الظروف المتوقع أن تسود خلال تلك السنة.

ومن هنا تبرز أهمية الميزانية القومية كأداة نافعة لإنجاز الخطة العامة بما تتضمنه من سياسات مثالية لتحقيق الأهداف العامة للدولة أيا كانت هذه الأهداف.

٣- جداول الإنتاج والاستخدام:

تعتبر جداول الإنتاج والاستخدام أو جداول المدخلات والمخرجات كما يطلق عليها البعض من أهم الأدوات التخطيطية التي يلجأ إليها المخطط الاقتصادي للاستعانة بها على كشف ما بين قطاعات الاقتصاد القومي من علاقات متبادلة وتيارات متشابكة خلال فترة زمنية محددة الأمر الذي يساعده على حل كثير من المشكلات التي قد تعرض له بصدد تخطيط السياسة الإنمائية في البلاد.

وجداول الإنتاج والاستخدام لا تعدو أن تكون هياكل إحصائية ترجم العلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي داخل إطار محاسبى مرتب.

والفكرة الأساسية التي تبنى عليها هذه الجداول هي أنه يمكن النظر إلى أي قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي في أي لحظة معينة على أنه وسيط يأخذ ويعطى، يأخذ من القطاعات الأخرى ما يحتاج إليه من إنتاجها، ويعطيها ما يقوم بإنتاجه وتحتاج إليه هي الأخرى.

فقطاع الزراعة مثلا يأخذ من قطاع الصناعة ما يحتاج إليه من أسمدة ومبيدات ووقود ويعطى له ما يحتاج إليه بدوره من خامات زراعية وحبوب وغيره. وقل مثل هذا عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي هي الأخرى.

وتوضع جداول الإنتاج والاستخدام هذه عادة في شكل جدول مزدوج يشتمل على نفس الخانات في صفوف وفي أعمدة، ويخصص الكل قطاع من القطاعات التي ستقيد في الجدول صفا وعمودا، و تعبر الصفوف عما يعطيه كل قطاع للآخر –أي منتج هذا القطاع– بينما تعبر الأعمدة عما يأخذه كل قطاع من الآخر –أي مستخدم هذا القطاع– وغالبا ما يقسم الجدول إلى قسمين رئيسين.

أولا– قسم يضم القطاعات التي تشترك في عملية الإنتاج الفنية كالزراعة والصناعة والخدمات، وغيرها.

ويطلق على هذا القسم اسم "الطلب الوسيط" ويعبر عن طلب الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

ثانيا– قسم يضم قطاعات تحصل على السلع والخدمات لذاتها دون أن تجرى عليها أي تحويل يكون الغرض منه إعادة بيعها.

ويطلق على هذا القسم اسم "الطلب النهائي" ويعبر عن طلب الوحدات الاستهلاكية في الاقتصاد القومي.

البحث الثاني

مبادئ التخطيط الاقتصادي

د. آرثر لويس

مقدمة

كلفتني الجمعية الغابية في بريطانيا بوضع كتيب صغير عن المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر، وهذا ما حاولت أن أفعله في هذا الكتاب. ولكني وجدت أن هذه المشكلات عديدة ومتنوعة. ولهذا لم يخرج الموضوع في صورة نشرة صغيرة وإنما في شكل كتاب متوسط الحجم، وهذا الكتاب ليس دراسة علمية للمباديء النظرية التي يقوم عليها التخطيط الاقتصادي وأنما يعتبر بيانا سياسيا. كذلك لا يعطى هذا الكتاب كل شيء في ميدان التخطيط بل يتناول فقط بعض الموضوعات ذات الأهمية الخاصة لبريطانيا.

وأود الآن أن انتهز هذه الفرصة لأقول بعض الكلمات عن موضوع التخطيط فكلمة «التخطيط» تستخدم في معان مختلفة ولكننا سنتحدث هنا عن المعاني التي تهمنا، والمعنى الأول للتخطيط هو : الأهداف التي تضعها الحكومة للإنتاج سواء للمشروعات الخاصة أو العامة. ومعظم الحكومات تطبق هذا النوع من التخطيط.

والمعنى الثاني للتخطيط هو أن تضع الحكومة أهداف الاقتصاد بأكمله، ويدخل في الاقتصاد هنا نظام العمل، والنقد الأجنبي والمواد الخام، وغير ذلك من الموارد الأخرى.

والمعنى الثالث أن كلمة التخطيط تستخدم في بعض الأحيان

الوصف الوسائل التي تستخدمها الحكومة، لتعرض على المشروعات الخاصة الأهداف التي سبق أن حددتها.

وهذا المعنى الأخير هو الذي يهمنا أكثر من غيره. فإذا افترضنا أن الحكومة تعرف الأهداف الاقتصادية التي نريد تحقيقها، فكيف تبدأ في إقناع المشروعات الخاصة أو إرغامها على السير طبقا للأهداف المرسومة؟ هذا السؤال سنحاول الإجابة عليه في هذا البحث. والنقطة التي أريد أن أبرزها هنا هي أن البحث يأخذ موقفا محايدا، فهو لا يميل إلى جانب الحكومة ولا إلى جانب (المشروعات الخاصة) وإنما يرسم الطرق التي يراها صحيحة.

الفصل الأول

لماذا نخطط؟

ليس الفرق بين التخطيط والارتجال هو الفرق بين النظام والفوضى في الحياة الاقتصادية. فجميع المفكرين السياسيين يتمسكون بالنظرية القائلة أن الإنتاج والتوزيع يجب أن يوجها المعرفة الأغراض الاجتماعية، والمسألة التي يدور الجدال حولها هي متى يكون هذا الإشراف ظاهرا، ومتى يكون غير ظاهر والإشراف غير الظاهر هو الذي تمارسه السوق. أما الإشراف الظاهر الذي يفضله رجال التخطيط، فهو الذي تنظمه الدولة.

والإشراف الذي تمارسه السوق هو إشراف حقيقى وقوى مع أنه إشراف غير ظاهر. وفي الاقتصاد الحر نجد أن الطلب هو الذي يتحكم في الإنتاج. فأصحاب رؤوس الأموال لا يستطيعون إنتاج ما يريدونه من بضائع، ولكن المصلحة الخاصة هي التي توجههم إلى إنتاج البضائع التي يمكن بيعها، وهذا ما تقدره احتياجات الشعب، وكمية هذه الاحتياجات. فالمنتجون لا يستطيعون قديم الأنواع التي يجدونها لان قوى المنافسة تعمل دائما على تخفيض الأسعار إلى مستوى التكاليف. وهكذا فان السوق الحرة تعد أداة قوية للإشراف الاجتماعي الذي يوجه الإنتاج لخدمة الطلب، ويشجع التقدم، ويقضي على الربح الفاحش.

ولا يمكن انتقاد هذا النوع من الإشراف على أساس أن المصلحة الخاصة هي القوة الدافعة لاقتصاد الأسواق. فالواقع أن كل نظام اقتصادى وضع من أجل الأفراد العاديين، يجب أن تكون المصلحة الخاصة هي قوته الدافعة.

وهذا لا يعني أن النظام الاقتصادي لا يرعى مصلحة المجتمع. فالغرض من مثل هذا النظام هو أن تكون الأداة التي توجه مصلحة الفرد الخاصة إلى الصالح العام، لأن الأشياء التي يريدها المجتمع هي التي تحقق ربحا أكثر للفرد.

الاشتراكية والدولة:

والجدال حول الدور الذي تقوم به الدولة ظهر بظهور المجتمع الإنساني، ولذلك فهو جدال حول التخطيط. ونحن لم نسمع عن أي مجتمع، في أي مكان أو زمان. لم تلعب فيه الدولة دورا ايجابيا لتنظيم الإنتاج والتوزيع.

وليس هناك رأى أشتراكى واحد عن وظيفة الدولة أو عن الدور الذي يجب أن تلعبه. والحقيقة هي أن بعض الاشتراكيين يطالبون بزيادة سلطان الدولة والبعض الأخر يطالب بتخفيف هذه السلطات. وعلى ذلك فان الخلاف على دور الدولة ليس خلافا بين الأحزاب، ولكنه خلاف داخل الأحزاب نفسها.

وقد نشأ بعض الخلط بسبب عدم فهم موقف الاشتراكيين من

الممتلكات. فيميل الكثيرون عادة إلى الربط بين الاشتراكية وبين تأميم الممتلكات. ولكن هذا خطأ لا يقل في خطورته عن الربط بين الاشتراكية وتوسيع سلطات الدولة. والحقيقة أن الاشتراكية ليست مرادفا لتأميم أو لاتساع سلطات الدولة. ولكن الاشتراكية هي مرادف للمساواة. والرغبة في تحقيق المساواة هي الشيء الوحيد الذي يربط بين جميع الاشتراكيين؛ وفيما عدا ذلك فإنهم يختلفون. ولان الاشتراكيين يهتمون بالمساواة، فإنهم يهتمون أيضا بالممتلكات، لان النظام الحالي للممتلكات هو أهم أسباب عدم التكافؤ.

ومن ناحية أخرى نجد أن الاشتراكية تطالب بحرية الفرد. وفي النزاع حول سلطات الدولة نجد أن أسس الاشتراكية تتغلغل في الحرية، وفي الأيام الأخيرة بدأ اهتمام الاشتراكيين يتجه إلى استخدام الدولة في مكان الأنظمة الاجتماعية الأخرى. ولكن مجرد تطور حديث. فالمبادئ الحقيقية للاشتراكية تعارض هذا. وهذه المبادىء تقضي بها هم تسليم أي عمل إلى الدولة إذا كانت هناك منظمة اجتماعية أخرى تستطيع القيام به.

الاقتصاد الحر:

إن الهدف من هذا الموضوع هذه تمهيد الطريق للقيام بدراسية محايدة لمزايا الإشراف الظاهر وغير الظاهر. والاقتصاد الحر بل إلى التحكم في الإنتاج والتوزيع للصالح العام. والسؤال هو. هل يستطيع التخطيط أن يقوم بهذه العملية بطريقة أفضل -سواء كبديل للاقتصاد الحر أو كمساعد له؟

والحقيقة أن الاقتصاد الحر بعض العيوب نذكر منها:

أولاً: أن الدخل لا يوزع بطريقة عادلة في نظام الاقتصاد الحر

ثانياً: عدم تحديد الأجور على أساس إنساني.

ثالثاً: عدم الاستقرار.

رابعاً: عدم القدرة على تنظيم التجارة الخارجية.

خامساً: عدم القدرة على مواجهة التغيرات الضخمة والمفاجئة.

سادساً: الإسراف.

وهناك نقطة أخرى يجب توضيحها، وهي أن مزايا الاقتصاد الحر تتوقف على وجود التنافس. ولكن قلما يوجد تنافس كامل والدولة وحدها هي التي تستطيع أن تضمن هذا التنافس. وعلى ذلك فان الاقتصاد الحر لا يمكن أن يعمل بطريقة فعالة إلا بمساعدة ايجابية من الدولة.

التخطيط عن طريق التوجيه:

والمسألة الرئيسية في مناقشة التخطيط ليست: هل يجب أن يكون هناك تخطيط، ولكن، ما هي الصورة التي سيتخذها هذا التخطيط ولنفرض مثلا أن الحكومة قررت زيادة إنتاج اللبن للعناية بصحة الأطفال. ولن يجادل أي شخص في أن هذا قرار حكيم يمكن أن تتخذه الحكومة. ولكن هناك طرقا كثيرة التنفيذ هذا المشروع، بعضها طرق مباشرة، والبعض الآخر طرق فعالة. فقد ترى الحكومة إصدار قرار تحرم

فيه على الآباء إعطاء الطفل اقل من رطل واحد من اللبن يوميا. أو قد تزيد علاوات الأطفال وتطلب من الآباء إنفاق هذه الزيادة على شراء كمية اكبر من اللبن لأطفالهم، أو قد تصدر بطاقات مجانية لكل طفل يستطيع بواسطتها الحصول على كمية معينة من اللبن، وقد تشتري اللبن وتوزعه على الأطفال في المدارس. رقد تعمل الدولة من ناحية أخرى على تقديم إعانات لمنتجي الألبان لتخفيض أسعارها. وقد تنشئ مزارع خاصة بها لإنتاج هذه الألبان. كل هذه الطرق الخاصة بتنفيذ مشروع الألبان هي أنواع من التخطيط. ومن حق رجل التخطيط بطبيعة الحال أن يرفض بعضها وينفذ البعض الأخر.

والتخطيط الكامل عن طريق التوجيه شيء غير مرغوب فيه مثل الاقتصاد الذي يتمتع بحرية كاملة. فمثلا لا يمكن تخطيط الاستهلاك. فالحكومة تعرف أكثر من المواطن كيف يجب أن ينفق دخله في نواح معينة. ونحن جميعا نعترف بهذا، ولكن هذه النواحي محدودة. ومع هذا فان المواطن يطالب بحرية اختيار المواد التي يستهلكها، كما يطالب بحرية أنفاق أمواله كما يشاء. وتدخل الدولة في هذه الناحية شيء مكروه إلا في الأحوال الطارئة. ولهذا يجب أن تكون هناك تعود وسوق للاستهلاك.

وكذلك يطالب العامل بحرية اختيار العمل الذي يناسبه. وهذا يعني أنه لابد من وجود سوق للعمل. ووجود سوق للاستهلاك وسوق للعمل يحد كثيرا من وظائف التخطيط.

وهناك بعض العيوب في التخطيط عن طريق التوجيه نذكر منها:

أولاً: أن رجل التخطيط الذي يصدر التوجيهات لا يمكن أن معقد للغاية. يكون ملما بجميع النتائج المترتبة على توجيهاته. فالنظام الاقتصادي معقد للغاية.

فإذا وضعت خطة لزيادة إنتاج الساعات على سبيل المثال فيجب أن تضع خطة لزيادة إنتاج جميع المواد التي تدخل في صناعة الساعات.

ثانياً: أن التخطيط عن طريق التوجيه يكون في معظم الأحيان غير مرن بسبب تعقيد الإجراءات التي يتطلبها.

ثالثاً: أن من المحتمل أن يكون تنفيذ الخطة ناقصا. وحتى إذا كانت الخطة كاملة عند وضعها فان الظروف تتغير.

رابعاً: أن هذه الطريقة بطيئة وتنطوي على صعوبات كثيرة، خصوصا إذا كانت الخطة تتطلب إنتاج أنواع مختلفة من سلعة واعدة.

خامساً: أن هذه الخطة تؤثر تأثيرا ضارا على التجارة الخارجية لان الاهتمام سيوجه إلى الإنتاج المحلي.

سادساً: أنه كما حاولنا التغلب على هذه الصعوبات كما ازدادت تكاليف التخطيط.

وبسبب تعقيدات التخطيط عن طريق التوجيه، فانه لا يزيد. من الأشراف الديمقراطي وإنما يقلل منه. فالخطة لا يمكن أن توضع بواسطة

الشعب أو البرلمان أو الحكومة ولكن الذين يضعونها هم المتخصصون لان الخطة تتضمن آلافا من التفاصيل بل تتطلب آلافا من الأوامر والقرارات الإدارية، والبرلمان والوزراء لا يستطيعون الاطلاع على كل هذه التفاصيل، ولذلك فان هناك فرصا لا حصر لها للفساد والتلاعب. وعندما تفعل الحكومة أشياء قليلة، فإننا نستطيع مراقبتها، ولكن عندما تفعل كل شيء فإنها لا تستطيع حتى مراقبة نفسها.

التخطيط عن طريق السوق:

تستطيع الدولة أن تخطط كما تشاء، ولكن ليس عن طريق التوجيه وإنما عن طريق الإشراف على السوق. فإذا أرادت من الشركات إنتاج المزيد من البضائع التي يستهلكها الفقراء والقليل من البضائع التي يستهلكها الأغنياء، فإنها في حاجة إلى إصدار قرارات أو وضع تشريعات. ولكنها تستطيع زيادة الضرائب على الأغنياء وتخفيضها على الفقراء، كذلك تستطيع تقديم إعانات للبضائع التي تريد تشجيعها وفرض ضرائب على البضائع التي توجه كل اهتمامها إلى وضع الإجراءات التي تتضمن توزيع ساعة لا تريد تشجيعها.

ومن أبرز نقط الضعف في نظم التخطيط المعاصرة أن الحكومات توجه كل اهتمامها إلى وضع الإجراءات التي تتضمن توزيع سلعه محدودة توزيعا عادلا، وتنسى اتخاذ الخطوات اللازمة لتلافي النقص في هذه السلعة.

التحكم في الأسعار:

ونريد أن نفرق هنا بين النقص العام والنقص الخاص: فالنقص العام في البضائع في أي نظام اقتصادي يعد ظاهرة مالية. سببها التضخم المالي والعلاج المناسب لهذه الظاهرة ليس في التحكم في الأسعار بصفة عامة ولكن في القضاء على التضخم، والتضخم يلحق أضرارا كثيرة بالاقتصاد في كثير من النواحي، والطريقة الصحيحة لمعالجته ليست في معالجة إعراضه عن طريق بعض الإجراءات مثل التحكم في الأسعار، وإنما القضاء على أسبابه الرئيسية.

والنقص الخاص يختلف عن النقص العام اختلافا تاما. فهو نقص في جانب معين من الاقتصاد. يقابله زيادة في جانب أخر. والنقص الخاص يسبب ارتفاعا في الأسعار ويستطيع التجار تحقيق أرباح غير عادية، وإذا كان النقص خاصا والسلعة ضرورية، فعند ذلك يمكن التحكم في سعرها. أما إذا كانت السلعة غير ضرورية. فلن تكون هناك حاجة إلى التحكم في سعرها. فالأسعار المرتفعة ستجعل المستهلكين يقللون من شراء هذه السلعة لأنها ليست ضرورية. وإذا كانت السلعة من المواد الخام الضرورية أو من البضائع الإنتاجية المطلوبة، فيجب أيضا تحديد سعرها.

وتحديد الأسعار بطريقة فعالة يتوقف على أوصاف السلعة حتى لا يجد التجار لهم منفذا عن طريق عرض سلع أخرى أقل جودة ومخالفة

للمواصفات المطلوبة وتحديد أوصاف السلعة عملية صعبة للغاية، خصوصا في المواد الغذائية وفي السلع المتعددة الأنواع.

ومن ناحية أخرى نجد أن تحديد الأسعار يجعل الطلب أكثر من العرض، ولهذا سيحدث نقص في هذه السلعة، ويكون هناك مجال للتلاعب وللسوق السوداء، إلا إذا أصبح الطلب يوازي العرض، ويمكن أن يتم هذا عن طريق فرض ضرائب جديدة أو تطبيق نظام البطاقات.

التوزيع:

وأهم شيء يمكن عمله لمواجهة النقص هو القضاء عليه وليست هذه هي الطريقة الوحيدة. ففي بداية الأمر يجب تحديد الأسعار وتحديد أوصاف السلعة ويطبق نظام البطاقات. ولكن هذه الطرق ضرورية فقط طالما أن النقص مستمر. ونجاح التخطيط لا يقاس بدقة تحديد الأسعار وإنما بسرعة القضاء على هذا النقص. وبفعالية الإجراءات التي تتخذ لتحقيق هذا الغرض.

ووجود النقص هو علامة واضحة على أن الموارد الإنتاجية ليست في مكانها الصحيح، وكل ما ينبغي علينا أن نفعله هو توزيع هذه الموارد بطريقة صحيحة بين الصناعات المختلفة.

وهذه ليست بالمهمة السهلة. ولكن أفضل طريقة لاتخاذها هي الترغيب أو الإغراء مثل رفع الأجور في الصناعات البعيدة التي تعاني نقصا في الموارد أو في الأيدي العاملة. وأحيانا توجد طرق مقبولة

التوجيه يمكن استخدامها لإنهاء النقص مثل التحكم في المواد الخام ونظام العمل ورؤوس الأموال.

وهنا يلتقي التخطيط عن طريق التوجيه والتخطيط عن طريق الترغيب. وفي أي نظام اقتصادى يسير بطريقة عادية، يجب على الدولة أن تعمل على تخطيط كل ما تريده عن طريق الإشراف على السوق وخاصة عن طريق الميزانية التي تعتبر الأداة الرئيسية للتخطيط. فمن طريق الميزانية تحدد الدولة كمية المبالغ التي يجري عليها التعامل، وبذلك تقرر ما إذا كان هناك تضخم أو توازن. وعن طريق الميزانية تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل، وبذلك تتحكم في السوق والطلب والإنتاج.

والميزانية ليست الأداة الوحيدة للتخطيط، ولكنها أهم الوسائل وأكثرها فعالية. ولكن هذا النوع من التخطيط يجب أن يستعين بالتوجيه إذا كانت هناك تغييرات كبيرة في العرض أو في الطلب. وإذا كانت الموارد غير موزعة توزيعا صحيحا.. وعند نشوب الحرب. وعند انتهائها. نجد أن النظام الاقتصادي لا يعمل بطريقة عادية. فلا بد من اتخاذ خطوات ضخمة، ولا بد من إصدار سلسلة من الإجراءات المختلفة تتمشى مع هذه الظروف وبالمثل نجد أن حدوث تغير كبير في مركز التجارة الخارجية في أية دولة تتطلب بعض التوزيع في الموارد، ولكن هذا قد لا يتم بسرعة وعندما تعود الأمور إلى وضعها الطبيعي، يمكن الاستغناء عن هذه الإجراءات. وبعد ذلك تصبح الميزانية هي الأداة

الوحيدة التخطيط. ولكن عندما لا يكون هناك توزيع صحيح للموارد يجب الاستعانة بنظام التحديد والإشراف إلى جانب الميزانية، وخاصة في حالة حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب. والمشكلة هنا ليست في التخطيط أو عدم التخطيط. ولكن في مدى التقدم الذي يمكن إحرازه من التخطيط عن طريق الميزانية ومدى الإشراف الذي يجب أن نستعين به.

الفصل الثاني

العدالة للجميع

إن الهدف الأول للاشتراكيين هو المساواة في الدخل.. والمساواة مطلوبة في حد ذاتها. وهى مرغوبة كذلك لأن الفائض في الإنتاج يجب ألا يستخدم في تحقيق الرفاهية لقليل من السكان ولكن في القضاء على الفقر مع ما يترتب عليه من نتائج مثل المرض والجهل والموت. ولحسن الحظ أن الناس بدأوا يكفون عن الجدال في أن واجب الدولة هو تحقيق المساواة في توزيع الدخل، وأصبح السؤال الآن هو إلى أي حد يمكن تحقيق هذه المساواة وكيف؟

وجميع الحكومات الحديثة تسعى إلى تحقيق المساواة وتحاول القضاء على عدم التوازن الشديد في الدخل. ويمكن أن يتم هذا بطريقتين الأولى هي إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب.. والثانية هي تغيير العوامل الرئيسية التي تتحكم في توزيع الدخل والطريقة الشائعة هي الطريقة الأولى.

إعادة توزيع الدخل:

يبدأ إعادة توزيع الدخل بفرض ضرائب على دخول الأغنياء واستخدام هذه الضرائب في زيادة دخل الفقراء.. والطريقة التقليدية

المتبعة الآن في بعض الدول وخصوصا في بريطانيا هي مقاومة الفقر عن طريق بعض الخدمات المجانية أو الرخيصة إلى الطبقات الكادحة مثل الخدمات الطبية والتعليم والضمان الاجتماعي والمساكن الرخيصة والغذاء الرخيص... والطريقة البديلة لهذه الخدمات المجانية أو الرخيصة هي زيادة أجر العامل بما يعادل هذه الخدمات ويكون له مطلق الحرية في استخدام هذه الزيادة كيفما يشاء، والاعتراض الوحيد على هذه الطريقة هو أن الحكومة تعرف أكثر من هذه الطبقات الكادحة كيف يجب إنفاق هذه الأموال.. وهكذا تفرض الحكومة على هؤلاء العمال بعض الخدمات الضرورية مثل التعليم سواء رضوا بذلك أو لم يرضوا.. وكذلك الحال بالنسبة للخدمات الأخرى مثل الخدمات الطبية والضمان الاجتماعي.

وإذا أرادت الحكومة استخدام الميزانية في إعادة توزيع الدخل فإن الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك في المستقبل ليست زيادة أجور العمال وإنما تخفيف الضرائب التي يدفعونها، ونستطيع أن نعيد توزيع الدخل بالطريقة التي نريدها إذا عملنا على تعديل نظام الضرائب وطالما أن الطبقة العاملة تدفع أية ضريبة فإننا لا نستطيع أن ندافع عن الحكومة على أساس أنها أداة لإعادة توزيع الدخل والشيء الذي يريده الاشتراكيون هو إقامة مجتمع يوفر لكل طفل جوا صالحا ينمو فيه وبيئة صحية وفرصة طيبة للتعليم، ويوفر لكل شاب الخدمات الصحية والاجتماعية التي يريدها ويوفر لكل مسمن جوا هادئا يمكن أن يعيش فيه.

والتحكم في المستوى العام للأجور لا يترك أثرا كبيرا على إعادة توزيع الدخل إلا بالنسبة لهذا الجزء من الاقتصاد الذي يعتمد على التجارة الخارجية. والسبب في هذا هو أن هناك على ما يبدو علاقة ثابتة بين الأجور والأسعار، لدرجة انه إذا ارتفع المستوى العام للأجور أو انخفض فان المستوي العام للأسعار مرتفع أو ينخفض تبعا لذلك، ويظل مستوى العمال كما هو، ونحن لا تعرف لماذا يحدث هذا. ولكن جميع الأدلة تشير إلى أن هذا هو ما يحدث فعلاً.

والنتيجة هي أن أحوال العمال يمكن أن تتحسن من زيادة المستوى العام للأجور إذا أمكن التحكم في الأسعار لمنعها من الارتفاع أيضا.

وأفضل طريقة لتحقيق المساواة في الدخل هى زيادة الضرائب على الأغنياء وتخفيضها أو إلغاؤها بالنسبة للفقراء. وقد كانت هذه هي سياسة بريطانيا المالية الأساسية منذ عدة سنوات وما زالت هذه السياسة تتبع حتى الآن.

وتستطيع الدولة تعديل النظام الحالي للأجور، ولكن بدرجة محدودة وذلك عن طريق آخر غير الضرائب، ففى استطاعة الدولة فرض الحد الأدنى للأجير، غير أنها لا تستطيع تطبيق هذا المبدأ إلا في ميدان الصناعات التي تدفع أجورا زهيدة جدا. ومن ثم يتعذر تطبيقه تطبيقا تاما في ظل الرأسمالية نظرا لاعتبارات دولية كثيرة.

فالأجور إذا ارتفعت بقرار من الدولة أدى هذا إلى تخفيض عدد العاملين في هذه الصناعات والواقع أننا إذا رفعنا أجور العمال في بعض الصناعات الأخرى فان طلبات المستهلكين ستزيد في الصناعات الثانية عنها في الصناعات الأولى التي سترفع أثمان منتجاتها نتيجة لرفع أجور عمالها. وقد لا يحدث هذا ويتحول الطلب إلى الأسواق الخارجية بدلا من الأسواق المحلية.

ولكن الوضع سيختلف في حالة رفع الأجور في جميع الصناعات في وقت واحد وهذا لا يعني أن الناس سيكفون عن شراء المنتجات المصنوعة في الخارج. فهم س يعمدون إلى ذلك إذا لم تتكيف العملات الأجنبية مع الصلة الجديدة بين تكاليف الإنتاج في الداخل وتكاليفه في الخارج. فإذا حدث هذا التكييف بالفعل فان الطلب سيتحول من الصناعات التي تدفع أجورا كثيرة إلى الصناعات التي تدفع أجورا مرتفعة. وقد يؤدي هذا إلى تعديل نظام الصادرات والواردات.

والذي يهمنا هنا أن الدولة إذا رفعت الأجور بمقتضى القانون، فان هذا سيؤدي إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات والى انكماش الأرباح وعدد العمال وتكون النتيجة أن الإجراءات التي تضعها الدولة ستعامل بمعارضة شديدة. وهذا لا يصلح لنظام العملات القابلة التحويل غير أن هذا النظام نفسه سيؤدي إلى تعديل الطلب على السلع والخدمات المختلفة، وسترتفع الأرباح ويرتفع عدد العمال في بعض الصناعات،

بينما تقل الأرباح وعدد العمال في الصناعات الأخرى، ومعنى هذا أن الصناعات التي ستتأثر بالقانون تأثرا ضارا ستعارضه معارضة شديدة. وليس هناك ما يضمن لنا أن القانون سيفيد الصناعات التي تريد رفع إنتاجها لخدمة الصالح العام.

وسيؤدي رفع الأجور إلى نتائج أخرى أيضا، فأسعار البيع أن ترتفع بالنسبة التي ترتفع بها الأجور. فإذا ظل عدد العمال كما هو وارتفعت أجورهم، فان معنى هذا أن دخلهم سيزداد بينما لا يرتفع دخل المؤجرين وأصحاب الفوائد وحملة الأسهم وسيؤدي هذا إلى تعديل الطلب لصالح المجتمع إذ أن الطلب سينتقل من الأغنياء إلى الفقراء الذين زاد دخلهم بزيادة الأجور.

ولكن هذا لا يحدث في حالة الصناعات التي تحتاج إلى رأس مال كبير وعمال أقل. فعندما ترتفع أجور العمال، يصبح رأس المال رخيصا، ويضطر رجال الأعمال إلى الاعتماد على الآلة وسيزداد الطلب على رأس المال. غير أن أرباح أصحاب الفوائد وحملة الأسهم ستنخفض، ويؤدي هذا إلى انخفاض المدخرات ومن ثم س يطالب أصحاب القروض بنسبة أكبر من الفوائد وسيكون لهذه النسبة نتيجتان:

١- ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة وبذلك نقضي على جزء من المنفعة التي حققناها عندما رفعنا أجور العمال لزيادة القوة الشرائية.

٢– تخفيض سعر الأيدي العاملة بأن نجعل رأس المال نادرا.

ومن هذا نرى أن الدول الرأسمالية التي تريد رفع الأجور دون توفير العمال لا تنجح كثيرا في مهمتها، وهي لا تستطيع أن تفعل شيئا على الإطلاق ما لم يترك الباب مفتوحا أمام النقد الأجنبي، ليتكيف مع نظام التكاليف الذي تغير. وحتى لو فرضنا أن النقد تكيف بالفعل فان رفع الأجور سيؤدي فورا إلى تخفيض عدد العمال وإحلال الآلة محلهم، كما سيؤدى بمرور الوقت إلى رفع الأسعار وبذلك أن يستفيد العمال من ارتفاع أجورهم لأنهم سيشترون السلع بثمن مرتفع.

وإزاء هذه العقبات تتردد الدول الرأسمالية كثيرا قبل الشروع في رفع أجور العمال. وتعتبر استراليا البلد الوحيد الذي انتهج سياسة رفع الأجور على نطاق واسع. وعندما ارتفعت الأجور رفعت استراليا الرسوم الجمركية لكي تحول دون دخول الواردات وهكذا استطاع عمال المصانع أن يحصلوا على أجور مرتفعة. ولكن هذا تم على حساب المزارعين الذين اشتروا السلع المصنوعة بأثمان مرتفعة دون أن تتاح لهم فرصة بيع إنتاجهم الزراعي بثمن مرتفع في الأسواق الخارجية.

وهكذا يحول المزارعون باعتراضاتهم دون ارتفاع الأجور عن حد معين. غير أن هذا الحد المعين نفسه يكفي لكي يتقاضى العمال أجورا مرتفعة. غير أن بلد مثل بريطانيا لا تستطيع تحقيق هذه الغاية لافتقارها إلى التوازن بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي.

وأمام هذه العقبات تضطر الحكومة التي تريد تحسين دخل الطبقات الفقيرة – إلى التوسع في الخدمات العامة بدلا من رفع الأجور. غير أنها تصادف بدورها عقبات قاسية. فالأمر يتطلب حكومة قوية جدا– حكومة تستطيع أن تفرض على الأغنياء نسبة من الضرائب تكفي لإحداث تغير ملموس في توزيع الدخل بين الطبقات، والمعروف أن الرأسمالي –في الدولة الرأسمالية– هو الذي يملك سلطة تشغيل العمال وسيتوقف استعداده لتشغيلهم على ثقته في الربح. وستتزعزع ثقته عندما يرى الحكومة تتبع سياسة المصادرة، ولذا فانه يوفر بعض العمال، وبذلك يقضى على الطاقة الشرائية التي حاولت الحكومة توفيرها للطبقات الفقيرة.

تكافؤ الفرص:

وتوزيع الدخل عن طريق تنظيم الضرائب يقرره عاملان رئيسيان:

توزيع الأملاك و وتوزيع الكفاءة.. وقلة الكفاءة هي التي تفسر هذا التنوع الكبير في الأعمال. فالأطباء يربحون أكثر من عمال المناجم، لأن زيادة الطلب على الأطباء تجعل هناك نقصا كبيرا في الأطباء. وإذا استطاع كل طفل أن يصبح طبيبا دون أية تكاليف الأصبح عدد الأطباء مساويا لعدد الموظفين العاديين، ولانخفضت نسبة أرباحهم. ولكي تعمل على توزيع الكفاءات يجب أن نعمل على زيادة تكافؤ الفرص. والطريق إلى هذا هو بالطبع نظام التعليم وجميع الاشتراكيين يهدفون إلى تمكين الأطفال من تلقى التعليم الذي تؤهلهم له كفاءاتهم دون أي اعتبار لدخل أبائهم.

ولكن هناك بعض العقبات التي تعترض طريق تكافؤ الفرص والتي تكمن داخل المجتمع الطبقي، وخاصة في التجارة والصناعة. وتكافؤ الفرص هو الطريق إلى تحقيق المساواة في الدخل وإقامة مجتمع بلا طبقات.

ومن الواضح تماما انه يجب علينا إحراز تقدم بالنسبة لإعادة توزيع الأملاك في المستقبل أكثر من التقدم الذي أحرزناه في الماضي. وطالما أن الأملاك لا توزع توزيعا عادلا، فان المشكلات الاجتماعية ستصبح أكثر تعقيدا. وإذا كنا نعيش في مجتمع توزع فيه الأملاك توزيعا عادلا بين الشعب فإننا سنحقق مستوى معيشة معين ونسبة من السعادة والانسجام الاجتماعي لا يمكن تصورها.

الفصل الثالث

النقد

إن كمية الأموال المطروحة للتعامل هي التي تقرر مستوى الأسعار والتوظف في أية دولة. والتذبذب في مستوى التعامل النقدي هو الذي يقرر ما إذا كانت الدولة س تعاني من التضخم أو من الانكماش. وهذه المسائل على درجة كبيرة من الأهمية بحيث لا يمكن تركها تحت سيطرة المشروعات الخاصة. وهذه السياسة متفق عليها من زمن طويل. وفي كل دولة حديثة تشرف الحكومة بنفسها على كمية الأموال المطروحة للتعامل، ونحاول التأثير على الطلب. والتقدم الحديث في الإشراف على النقد لا ينطوي على أهداف جديدة، وإنما ينطوي على أساليب جديدة.

التضخم

يتفق جميع رجال الاقتصاد على الهدف الذي يجب أن تحققه السياسة النقدية : وهو تثبيت تدفق النقد على مستوى يتناسب مع التوظف الكامل حتى لا يكون هناك تضخم أو انكماش. ولسوء الحظ أن هذا الهدف لا يوافق عليه السياسيون اليساريون أو اليمينيون بالإجماع.

وليس هناك جدال في أن التضخم المكشوف له أضرار كثيرة. ففي التضخم المكشوف ترتفع الأسعار دائما بسرعة اكبر من الأجور ويعاني

العمال والطبقات المتوسطة من هذا الموقف، ولكن أصحاب الأعمال وأصحاب الأملاك هم الذين يستفيدون. والطبقات المتوسطة هي التي تخسر أكثر من غيرها، لان مرتباتها لا تتطور مع الموقف الاقتصادي بسرعة ولان مدخراتها في الماضي تفقد قيمتها ولكن الطبقات العاملة لا تستطيع أيضا أن تواجه الأسعار المتزايدة.

والتضخم المقيد اقل ضررا من التضخم المكشوف. ففي هذا التضخم يسمح لنسبة من النقد بالتدفق. ولكن لا يسمح بارتفاع الأسعار وذلك عن طريق الرقابة الحكومية. ولكن هذا النوع من التضخم يسبب أيضا بعض الأضرار.

أولا– انه يسبب زيادة في الأرباح أكثر من الأجور والمرتبات.

ثانيا– انه يجعل الموارد تتجه إلى الصناعات غير الضرورية وتترك الصناعات الضرورية.

ثالثا– انه يقلل القدرة الإنتاجية.

رابعا– انه يسبب إفلاسا داخليا.

وهناك نوع ثالث من التضخم وهو التضخم المعتدل وفيه تحاول الحكومة تجنب كل هذه الأضرار السابقة عن طريق الرقابة والتخطيط الموجه. والرقابة الحكومية لا يمكن أن تكون بديلا كافيا للتحكم في مستوى التعامل النقدي.

استقرار النقد

والسياسة الصحيحة هي ألا يكون هناك نسبة كبيرة جدا من النقد أو نسبة ضئيلة جدا من النقد ولكن النسبة المعقولة. وهذه النسبة المعقولة هي التي تحقق التوظف التام دون أى ميل نحو التضخم أو الانكماش.

والطرق القديمة لتحقيق هذا كانت تهتم اهتماما كبيرا بالتحكم في كمية النقد الموجود فعلا. وليس بالتحكم في طلب النقد. والطرق الجديدة لا تهتم بتثبيت كمية النقد الموجودة فعلا. ولكن عندما يزداد الطلب على النقد فإنها تزيد كمية النقد الموجودة، وعندما يقل الطلب تقل معه كمية النقد الموجودة وبذلك نحافظ على استمرار التعامل.

والميزانية هي الإدارة الرئيسية لهذا التحكم. فعندما يضعف التعامل يمكن تلافي هذا بتخفيض الضرائب وعندما يزيد التعامل تزداد الضرائب. وإذا كان هناك ميلا دائما إلى نقص التعامل، فان هذا يسبب عجزا في الميزانية.

والبطالة هي من أسوأ المشكلات. ويجب البحث عن كافة الطرق الممكنة للقضاء على هذه المشكلة تماما. ولكن بعض الطرق التي تحقق هذا الهدف تكون أفضل من غيرها. وأفضل طريقة القضاء على البطالة المؤقتة هو تحسين نظام سوق العمل. ومستوى البطالة يمكن أن يكون مقياسا للسياسة النقدية.

ومن العوامل التي تجعل من العسير القضاء على البطالة نهائيا عن طريق السياسة النقدية. الاعتماد على التجارة الخارجية. فإذا كانت هناك

أزمة اقتصادية في الخارج وقل الطلب على الصادرات فان العمال الذين يشتغلون في التصدير س يفقدون أعمالهم. وعلاج هذه المشكلة هو زيادة توزيع الموارد البشرية والإنتاجية.

مستوى الأسعار:

عندما يهمل التحكم في كمية النقد الموجودة فعلا في التعامل وتعدل هذه الكمية حسب احتياجات التجارة، فان المستوى العام للأسعار يعتمد اعتمادا كليا على مستوى الأجور. وإذا رفعت نقابات العمال نسبة الأجور، فان الأسعار سترتفع أيضا، ويتعين زيادة كمية النقد حتى لا يؤدي ذلك ظهور البطالة. وعندما يكون هناك حد معين لكمية النقد، تحدد الأجور والأسعار.

وحيث أن ارتفاع الأسعار بصفة مستمرة شيء غير مرغوب فيه فان من واجب نقابات العمال أن تتفق بقدر المستطاع على تثبيت المستوى العام للأجور. ولكن هذا المستوى لا يمكن تثبيته تماما فالمصلحة الاجتماعية تقتضي أن تكون بعض الأجور مرتفعة عن غيرها.

وفضلا عن هذا فإن الاستقرار المطلق لمستوى الأجور ليس مطلوبا. فاستمرار زيادة القدرة الإنتاجية سيؤدي إلى انخفاض الأسعار بصفة دائمة إذا كانت الأجور ثابتة. وإذا ارتفعت الأجور بنفس السرعة التي تزيد بها القدرة الإنتاجية فان هذا سيحافظ على استقرار الأسعار. ولهذا يجب أن يكون هناك استقرار نسبي في مستوى الأجور.

الفصل الرابع

الاستثمار

إن الهدف الرئيسي من التخطيط في الدول الحديثة هو الرغبة في تحقيق مستوى أعلى من الاستثمار أكثر مما هو متوقع في أي أن الهدف مجتمع لا يأخذ بنظام التخطيط والسبب في أن الحكومات تخطط الاستثمار هو أن تحصل على مستوى أعلى من هذا الاستثمار يعتمد أساسا على الادخار الاختياري للشعب.

والاستثمار يجب أن يقابله ادخار، سواء ادخار داخلى اختيارى أو ادخار أجنبي، أو ادخار حكومى. والادخار الداخلي لا يكفي التمويل المشروعات الضخمة إلا في البلاد الفنية والادخار الأجنبي ليس مقبولا في الوقت الحاضر بسبب الخوف من السيطرة الأجنبية والدول الضعيفة ترفض مثل هذا الادخار. ولكن الدول القوية هي التي تلجأ إليه لتمويل مشروعاتها الداخلية.

والادخار الداخلي الاختياري لا يكون كافيا في أية دولة تريد إحراز تقدم سريع، وحيث أن الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء فان الدول التي يكون فيها الدخل موزعا توزيعا غير عادل تدخر أكثر من الدول التي تكون فيها مساواه، ولكي تضع الحكومة برنامجا للاستثمار ينبغي عليها

أن تقال من الاستهلاك وإذا أرادت تنفيذ برنامج الاستثمار دون أن تقلل من الاستهلاك، فان العلاج الوحيد هو الاقتراض من الخارج.

والمبدأ الأول التخطيط الاستثمار هو أن يكون لدى الحكومة فائضا في ميزانيتها يكفي لملء الفراغ الذي يفضل بين الاستثمار الذي يراد تخطيطه. وبين المدخرات الاختيارية الموجودة فعلا وتشمل القروض الأجنبية الطويلة الأجل.

والمبدأ الثاني هو أن المواد الخام تعد جزء من الاستثمار لا يقل أهمية عن رأس المال الثابت. فوجود هذه المواد هو الذي يجعل من المكن سير الاقتصاد سيرا طبيعيا. وبمجرد أن تقل المواد الخام يقل الإنتاج، لان المنتجون سيعتمدون اعتمادا كليا على المواد التي تأتي من الخارج.

والمبدأ الثالث في تخطيط الاستثمار هو أن الاستثمار يجب ألا يخطط بعيدا عن حدود الموارد المادية الموجودة فعلا، فلا يمكن مثلا إنشاء مصنع للصلب إذا كان خام الحديد لا يوجد بوفرة في هذه الدولة.

والطريقة التقليدية لاجتذاب الاستثمارات هو زيادة نسبة الأرباح وهذه الطريقة مجدية إذا كانت نسبة الأرباح عالية بدرجة كافية. وزيادة نسبة الأرباح قد يساعد أيضا على زيادة المدخرات الاختيارية، ولكن هذا ليس مضمونا في بعض الظروف وفي مثل هذه الحالات يجب القيام بحملة لتشجيع الادخار.

وننتقل الآن إلى إحدى المشكلات الخطيرة التي لم نجد لها حلا

حتى الآن. فجميع الحكومات التي تهتم بالتخطيط تميل دائما إلى إتباع أحد طريقين متطرفين. فبعض هذه الحكومات يضع خططا شاملة للإسكان والتعليم والخدمات الصحية وشق الطرق وغير ذلك من الخدمات العامة، وتستنفذ مبالغ ضخمة في تنفيذ هذه المشروعات بحيث لا تترك شيئا أصناعات الإنتاجية التي تكون في حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال. والبعض الآخر من هذه الحكومات يهتم بالمشروعات الصناعية ويهملون مشاريع الإسكان ومعظم الخدمات العامة. والحكومات الديمقراطية تقع في الخطأ الأول وهو الاهتمام أكثر من اللازم بالخدمات الاجتماعية. أما الحكومات الدكتاتورية وحكومات الدول المتخلفة التي تهتم بالتصنيع فتقع في الخط الثاني ولا توفر رؤوس الأموال اللازمة للخدمات الاجتماعية. وفي الواقع ليست هناك طريقة بسيطة لتقسيم رؤوس الأموال بين احتياجات الإنتاج وبين الخدمات الاجتماعية ومن المؤكد أن نسبة الأرباح لا تفرق بين رؤوس الأموال التي تستخدم في أغراض الخدمة العامة، وبين رؤوس الأموال التي تستخدم في أغراض الصناعة.

الفصل الخامس
التجارة الخارجية

لا يعترف الاقتصاد الحر بوجود فرق كبير في التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. وطبقا لهذه النظرية فإن التجارة الخارجية لا تحتاج إلى معاملة خاصة فالتجارة الخارجية تنظم نفسها بنفسها ولا تسبب أي مشكلات. وقد يكون هناك بعض الأشخاص الذين يؤمنون بكل هذا حتى الآن، ولكنهم قليلون.

الحماية

وأول خروج على هذه النظرية حدث عندما أصبح من المتفق عليه أن الأمر قد يستدعي في بعض الحالات الاحتفاظ بصناعات معينة للاستهلاك في الداخل ولكن هناك حقيقتين يجب الاعتراف بهما.

الأولى هي أن هناك صناعات دفاعية. ففي الفترة الأخيرة أصبح من الواضح تماما أن الدول التي تكسب الحروب ليست هي تلك الدول التي وصلت إلى درجة الاكتفاء الذاتي أو التي تعتمد على الزراعة، ولكنها الدول التي قطعت مرحلة كبيرة في ميدان التصنيع. وقد بدا الاهتمام يتجه الآن إلى صناعة الصلب والصناعات الكيماوية وبعض فروع الهندسة.

والحقيقة الثانية هي أن الصناعة لا تصبح على درجة كبيرة من القوة إلا إذا وصلت إلى حجم معين وخبرة معينة.

والدول الزراعية تواجه صعوبات كبيرة عندما تحاول تصنيع نفسها ومنافسة الدول القديمة التي سبقتها في هذا المضمار. وإذا حققت لنفسها نسبة من الحماية فإنها قد تتمكن فيما بعد من الوقوف على قدميها والتفوق في هذه الصناعة.

وهناك أمثلة كثيرة في التاريخ على دول تحاول الاحتفاظ لنفسها ببعض المخترعات المعينة، أو أنواع خاصة من الآلات ،لكى تمنع التي تنافسها من التفوق عليها إذا ما حصلت على مثل هذه الآلات.

وهناك نوع آخر من الحماية متفق عليه عموما وهو منع رؤوس الأموال من الهروب وهذا أمر ضروري لتخطيط من أجل تحقيق المساواة. لان عدم وجود هذه الرقابة سيجعل أصحاب رؤوس الأموال يتجنبون إجراءات المساواة بتصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج. ومنع جميع رؤوس الأموال من الهروب خارج البلاد دون فرض قيود مشددة.

ميزان المدفوعات

وإذا تركت التجارة الخارجية تنظم نفسها بنفسها. فعند ذلك يتعين على الصادرات والواردات أن تحافظ على توازنها. الانكماش وإذا لم تحافظ الصادرات والواردات على هذا التوازن فان النتيجة ستكون أما التضخم –إذا زادت الصادرات عن الواردات– وأما الإنكماش إذا زادت الواردات، على الصادرات.

ومن المتفق عليه عموما أن التذبذب في سعر النقد الأجنبي أمر

استقرار أسعار النقد الأجنبي. غير مرغوب فيه، وأن من الأفضل بالنسبة للتجارة أن نحافظ على استقرار أسعار النقد الأجنبي.

ولتثبيت سعر النقد الأجنبي لابد من تدخل الدولة فيمكن فقط تثبيت هذه الأسعار إذا اتفقنا دائما على أن نشترى ونبيع بالسعر المتفق عليه وإذا كان هناك شخص يمثل الحكومة.

وإذا تم تثبيت سعر النقد الأجنبي، لابد من إيجاد وسائل أخرى للمحافظة على التوازن بين الصادرات والواردات فإذا كانت الواردات ضخمة جدا فان الأموال تخرج من الدولة. ونتيجة لهذا تنخفض الأسعار مع تدفق الوردات وترتفع هذه الأسعار في الدولة المحلية أرخص التي تصدر أكثر مما تستورد. وانخفاض الأسعار يجعل البضائع المحلية من البضائع المستوردة. وطالما أن الواردات تزيد عن الصادرات فان الأسعار ستستمر في الانخفاض خروج الأموال من البلاد لدفع ثمن هذه الواردات الزائدة. وبالمثل إذا كانت الصادرات ضخمة جدا فان الأموال تأتي إلى داخل البلاد وترتفع الأسعار، وتصبح الواردات أرخص من الصادرات. والمفروض أن هذه العملية تتم بطريقة أوتوماتيكية ولكن لابد من أشراف الحكومة عليها حتى تتأكد من استمرارها.

وإذا كان لابد من المحافظة على استقرار سعر النقد الأجنبي فمن حق الحكومة أن تتحكم في الواردات بطريق مباشر حتى تجعلها في نفس مستوى الصادرات دون التعرض للتضخم أو الانكماش.

ويجدر بنا أن نلاحظ على الفور أن هذا التخطيط يجب أن يتبع

القواعد الدولية المتفق عليها. وهكذا فان من حق الحكومة أن تتحكم في الواردات إذ وجدت آن، ميزانها مختلا. والتجارة الدولية وسياسة النقد الأجنبي يجب أن تسير حسب قواعد متفق عليها تكون في مصلحة الدول الضعيفة كما هي في مصلحة الدول القوية

ووجود نقص في العملات الأجنبية يسبب أضرارا جسيمة لان من العسير التخلص من هذا النقص بدون فرض قيود مشددة، ولان القيود المفروضة على الصادرات والواردات تتغلغل داخل الاقتصاد كله. ولهذا فمن الضروري التخلص من هذا النقص في أسرع وقت ممكن وبإتباع كافة القيود الممكنة. فمثلا يجب تخفيض الفائض من الواردات إذا كان هذا الفائض غير مطلوب كذلك يمكن معالجة النقص في العملات الأجنبية بتخفيض الواردات وزيادة الصادرات. والرقابة على النقد يمكن أن تقطع شوطا طويلا في سد هذا النقص في العملات الأجنبية ولكن هذه الطريقة وحدها لا تستطيع سد هذا النقص. ولذلك فمن الضرورى التحكم في الواردات، ووضع إجراءات لزيادة الصادرات. والحاجة إلى مثل هذه القيود لا تتوقف فقط على إزالة التضخم وإنما على السرعة التي يتم بها إعادة توزيع الموارد الإنتاجية. وسوء هذه الموارد هو الذي يجعل من الضروري وضع هذه القيود.

الدائرة التجارية

ولسوء الحظ أن الصعوبات لا تنتهي هنا. فالتجارة الخارجية لا تستقر على وضع معين. فهي تتذبذب بعنف في الأسعار وفي الكمية تبعا

للدائرة التجارية. وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على هذه الدائرة لعدة سنوات. ويمكن القول بان التذبذب في التجارة العالمية يتوقف إلى حد كبير على الأحداث الداخلية في الولايات المتحدة.

والخطوات التي تتخذ لمواجهة هذا الموقف هي بالطبع محاوله تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة، ولهذا بدأت في هذه الأيام محاولات لإنشاء منظمات تجارية لا تدخل فيها الولايات المتحدة وهذه المنظمات تضع قيودا خطيرة على التجارة الأمريكية وتعمل على زيادة الإنتاج خارج الولايات المتحدة.

ولكن ليس من المحتمل أن تذهب هذه المنظمات أبعد من ذلك فالولايات المتحدة هي أكبر مستورد للمواد الخام في العالم، كما أنها من أكبر المستوردين لمواد الغذائية. وجميع المنتجين يعتمدون على هذه السوق المربحة اعتمادا كبيرا. ومن ناحية أخرى تنظر معظم دول العالم إلى الولايات المتحدة للحصول على قروض منها. والدول التي تعتمد على الولايات المتحدة سواء في القروض لا تستطيع أن تفرض قيودا على البضائع الأمريكية أكثر مما تسمح به الولايات المتحدة.

ووجود الدائرة التجارية يسبب صعوبات ضخمة للتجارة الخارجية، لم يعثر لها على حل سليم حتى الآن. ولكن هناك ثلاث مجالات الاختيار بينهم.. الأول هو زيادة الأسعار والأجور عند حدوث تذبذبات إلى أعلى بشرط أن تنخفض عند حدوث تذبذب إلى أسفل. والثاني هو

المحافظة على استقرار الأسعار والأجور بتقديم إعانات إلى الوارد عند حدوث تذبذبات إلى الصادرات. والثالث هو المحافظة على قيمة الجنيه عند حدوث تذبذبات إلى أعلى وتخفيض سعره عند حدوث تذبذب إلى أسفل. والطريق الأول أن يرضى به العمال، والطريق الثاني لن يرضى به التجار وبذلك يصبح الطريق الثالث أكثر الطرق المقبولة سياسيا. مع أنه ليس أحسنها اقتصاديا.

وفي استمرار وجود الدوائر التجارية يجب أن تسمح للأسعار الداخلية بان تتذبذب مع الأسعار الأجنبية، أو تسمح لسعر النقد الأجنبي بان يتذبذب معها.

الفصل السادس

توزيع الموارد

يتوقف نجاح السوق إلى حد كبير على توزيع الموارد الذي يعد شيئا ضروريا أذا كان لابد من إجراء تعديلات سريعة دون حاجة إلى أجراء تغير غير عادي في الأسعار وما ينشا عن ذلك من صعوبات وإذا كان هناك توزيع كامل، فلن نحتاج أبدا إلى تطبيق نظام البطاقات، لأننا في هذه الحالة لن تواجه أي نقص. وعلى ذلك فان النقص ينشأ من سوء توزيع مواردنا. وأسرع طريقة للتخلص من النقص هي أن نركز اهتمامنا على تحسين نظام توزيع الموارد.

وهذا ينطبق على التجارة الخارجية كما ينطبق على الإنتاج المحلى، وأسهل طريقة لتسهيل عملية التوزيع هي تخطيط مراكز الصناعة، وتسهيل اكتساب الخبرة وتخطيط نظام الأجور.

مراكز الصناعة

والحاجة إلى تسهيل عملية التوزيع هي جانب واحد فقط من مشكلة تحديد مراكز الصناعات. وهذه المشكلة يجب أن ندرسها بشيء من التفصيل. والحقيقة هي أن نظام السوق الذي يعمل عن طريق الاستعمار لا يستطيع أن يحدد المكان الصحيح للصناعة، ونظام الأسعار هو طريقة

سيئة لتحديد مركز الصناعة. ومن المؤكد أن تحديد مراكز الصناعة هو من أهم الشروط المطلوبة للتخطيط. ولكن ليس صحيحا بالطبع أن أي تخطيط أفضل من لاشيء فهناك مسائل هامة يجب أن نأخذها في الاعتبار عند التخطيط وهي: ماذا نخطط وكيف نخطط وأين نخطط؟

والصناعات المتحركة وحدها يجب أن تخطط. والمقصود بالصناعات المتحركة هي تلك الصناعات التي لا تكون مرتبطه بمكان معين أما لأنها صناعات خاصة بالخدمات، أو لأنها تحتاج إلى خامات معينة أو نوعا معينا من العمل أو كميات متوفره من المياه أو خدمات أخرى يمكن أن تتوفر في أماكن مختلفة. وعندما نحاول تخطيط مراكز الصناعة فإننا نفترض وجود عدد كبير من هذه الصناعات المتحركة التي تكفي لإعطائنا بعض التنويع الذي نحتاج إليه.

وعندما يتقرر فرض قيود على منطقة معينة، فمن الأفضل فرض هذه القيود على الصناعات المتحركة التي لن تتعرض الأضرار جسيمة إذا استقرت في أي مكان. أما الصناعات الأخرى فيجب أن تكون لها حرية أخبار المكان الذي يناسبها وعندما نحاول تنمية مناطق معينة، من الأفضل أن نبدأ بالترغيب وليس بالتوجيه وأفضل طريقة لتشجيع الصناعات الجديدة هي أن نوفر لها الخدمات الرئيسية التي تتطلبها، وخاصة استخدام المخترعات الحديثة التي تسهل عملية التجارة وتقديم المساعدات لهذه الخدمات إذا دعي الأمر. وإذا لم تأت الصناعة إلى

هذه المنطقة حتى إذا بذلت جهود خاصة لتحقيق تكاليف العمل هناك فمن الخطأ آن توجه الصناعات إلى هذه المنطقة إذ لابد أن هناك عيبا أساسيا في المنطقة.

والآن ما هي العوامل التي تساعد على اختيار المناطق التي يجب أن تظهر بها الصناعات، أن معظم الأشخاص يتفقون على أن المناطق القديمة يجب أن تقوم فيها الصناعات، لأن السكان والخدمات موجودة هناك فعلا. ولكن الصناعات، تقوم في هذه المناطق دون حاجة إلى تخطيط. والجدال يدور الآن حول المناطق الصناعية الجديدة التي يجب أن تظهر بتزايد عدد السكان.

وتخطيط مراكز الصناعة عملية شاقة للغاية، من المؤكد أن نتعرض فيها الكثير من الأخطاء. وهنا يجب أن تكون السياسة مرنة ويجب أن نرحب بالنقد ورجال التخطيط يعرفون ماذا حدث في الماضي، ولكنهم لا يستطيعون التكهن بما سيحدث في المستقبل.

اكتساب الخبرة:

وهناك مشكلة أقل صعوبة من تحديد مراكز الصناعة وهي تسهيل اكتساب الخبرات حتى يمكن استيعاب العاطلين بسهولة في الصناعات الجديدة. وفي الماضي كان التمرين الطويل من الشروط الضرورية لمزاولة مهنة معينة، وما زالت هذه الطريقة متبعة حتى الآن في بعض الأعمال. ولكن في الأعمال الأخرى استطيع الفرد أن يتعلم الآن في مراكز التدريب المنظمة

في سنة أسابيع أو في ثلاثة أشهر أو في ستة أشهر ما كان يتعلمه من قبل في أربع سنوات بطريقة غير منظمة وهذه الطريقة الجديدة أصبحت شائعة الآن وبدأت كثير من الحكومات تقيم مراكز مختلفة للتدريب.

والمشكلة الباقية هي عدم رغبة بعض نقابات العمال في قبول ممال مستجدين لم يحصلوا على التمارين التقليدي القديم. ولحسن الحظ أن الصناعات التي تضع هذه القيود ليست كثيرة

ظروف العمل:

تلعب الأجور وظروف العمل الأخرى دورا ضئيلا عند تخطيط توزيع الموارد. وإذا كانت كمية النقد مناسبة، فان نقص الأيدي الصناعات تقابله دائما بطالة في صناعات أخرى العاملة في بعض وهؤلاء العاطلين يمكن استعابهم بسهولة إذا لم تكن هناك صعوبات جغرافية تعترض توزيع الأيدي العاملة. وعندما يكون هناك الضخم. يصبح من الضروري التنويع في الأجور وظروف العمل بين الوظائف الضرورية والوظائف غير الضرورية.

ويحدث غالبا أن أثناء الحرب مزدحمة بالعمال. ولم تكن الأجور في هذه الصناعات منخفضة فحسب، وإنما كانت ظروف العمل أيضا غير ملائمة، فالمباني قديمة، والخدمة الاجتماعية للعمالة سيئة، ومازالت الهيئة، لدرجة أن العمال فقدوا الثقة في هذه الصناعات. وهذه الصعوبات لا يمكن التغلب عليها بسرعة. ونحن نستطيع رفع الأجور، وتحسين الظروف المادية. ونتعهد بالمحافظة على مستوى العمال، ولكن

لابد من مرور وقت طويل قبل أن تستعيد هذه الصناعات مكانتها.

وهذا يذكرنا أيضا بان الأجور ليست العامل الرئيسي أو الوحيد الذي يجذب العامل إلى صناعة معينة. ولكن عندما تتحسن ظروف العمل الأخرى في هذه الصناعة وتعود الطمأنينة إلى العمال، فان الأجور تصبح العامل الرئيسي الذي يجتذب العامل والأجور المرتفعة عامل مهم من الناحية الايجابية والسلبية أما الناحية الإيجابية فهي أن الأجور المرتفعة تجذب العامل، وأما الناحية السلبية فهي أن الأجور المرتفعة مطلوبة للتعويض عن ظروف العمل المرهقة. والأعمال التي تتطلب خبرة متساوية يجب أن تكون أجورها متساوية مع منح «بدلات» بطريقة أو بأخرى للتعويض عن الظروف الخاصة للعمل، كأن يكون العمل قذرا – مثل العمل في المناجم– أو يكون مرهقا في مصانع الصلب.

والأجور يجب أن توضع تحت إشراف مركزي. ولكن من الذي يسيطر على هذه الأجور؟ في الدول الديمقراطية لا يمكن التحكم في الأجور بدون موافقة زعماء نقابات العمال، وبدون موافقة العمال أنفسهم. وواجب الحكومة هو أن توفر مستوى معينا من التعليم العمال حتى يعرفوا أن تذبذب، الأجور ليس في مصلحتهم وان أشراف الحكومة على الأجور سيحقق لهم نوعا من الضمان.

الفصل السابع

الإشراف الاجتماعي على العمل

في الاقتصاد الحر، نلاحظ أن ضغط المنافسة هو الذي يسيطر على نشاط رجال الأعمال. فالمنافسة هي التي ترغمهم على تتبع الطلب، والمنافسة هي التي ترغمهم على إتقان إنتاجهم والمنافسة هي التي تجعل الأرباح منخفضة وفي هذه الظروف لا يستطيع الاقتصاد الحر أن يؤدي وظيفته إذا تعرض للتضخم لان التضخم يخلق سوقا للبائعين، ويزيل قيود الطلب، ويشجع الإسرافي ولسبب زيادة في الأرباح أكثر من زيادة الأجور. وفي هذه الحالة يكون الهدف الأول للتخطيط هو عدم طرح كميات كبيرة جدا أو كميات ضئيلة جدا من النقد للتعامل.

وإذا كان مستوى التعامل النقدى صحيحا. فإن الأرباح ستكون عادية ومن بين الطرق التي تستخدم لتخفيض الأرباح. إيجاد تكافؤ في الفرص. والطريق إلى التحكم في الأرباح هو تعرض رجال الأعمال للمنافسة بقدر الإمكان.

القوة الإنتاجية:

في الفترة الأخيرة استطعنا أن نعرف إلى أي حد يمكن زيادة القوة الإنتاجية بنفس المصانع، ونفس الأيدي العامة وذلك عن طريق تحسين

نظام العمل في المصنع، والعمل يمكن أن يزيد إذا بذل العمال جهدا مضاعفا ولكن ليست هناك محاولات لإرغام العمال على أن يبذلوا مجهودا أكبر أو يعملوا ساعات أطول. ولاشك أنهم إذا فعلوا ذلك فسوف يرتفع مستوى معيشتهم، ولكنهم سيرهقون، ولن يجدوا وقتا كافيا للراحة. وليس الغرض من الحياة هو أن يرهق الفرد نفسه لكي يحقق مستوى ماديا أفضل.

والمسألة الحقيقية ليست دفع العمال إلى بذل جهود مضاعفة الزيادة الإنتاج وإنما الحصول على موافقة منهم لكي يؤدوا عملهم بإتقان. ومن المؤكد أن العامل لن يؤدي عمله بإتقان طالما أنه مهدد دائما بالطرد، وطالما أنه لا يحب العمل الذي يؤديه. ولهذا يجب توفير نوع من الأمن والطمأنينة للعامل، كما يجب ترغيبه العامل في العمل الذي يؤديه عن طريق الاهتمام لظروفه الخاصة وتوفير كافة الخدمات التي يحتاج إليها هو وعائلته، وتكوين رابطة للعمال تكون حلقة اتصال بينهم وبين الإدارة. وإحساس العمال بان مصنعهم ينافس غيره من المصانع هو من العوامل الهامة التي تجعل العامل يهتم بإتقان عمله.

المنافسة المسرفة:

تلعب المنافسة دورا كبيرا في تحسين الإنتاج وزيادته ولكن قد يكون لها أثر عكسي إذا كان هناك عيب ما في الأسواق والمنافسة تكون مفيدة إذا كانت تشجع أكثر الناس على إنتاج سلعة سياسية. ولكن

المنافسة تكون مسرفة عندما تؤدى إلى إنتاج سلعة واحدة ذات أنواع متعددة، ولكن هناك عيب في إنتاج السلع القياسية وهو أنه يحول دون إدخال تحسينات سريعة على هذه السلع. ولذلك يجب ألا يفرض معيار موحد للإنتاج في الصناعات الفنية التي تكون دائما عرضة للتطور السريع مثل صناعة الأقمشة أو صناعة أجهزة الراديو والسيارات.

المنافسة المدمرة:

يعتمد المستوى العام للأرباح ليس على المنافسة، وإنما على التعامل بالنقد. وتكون الأرباح منخفضة إذ كان هناك نقص في الأيدي العاملة وتكون مرتفعه أذا كان هناك تضخم، وتكون عادية إذا كان هناك توازن في الأيدي العاملة، والمنافسة لا تكون مدمره بالنسبة للأرباح أو للأسعار طالما أن التعامل النقدي سليم.

ولكن هذا يتعلق فقط بالمستويات العامة. والمنافسة يمكن أن تكون مدمرة بالنسبة لجماعات معينة بمعنى أنها تجعل أرباحهم تنخفض انخفاضا كبيرا عن المستوى العام، وفي الوقت نفسه تعمل هذه المنافسة على زيادة أرباح الجماعات الأخرى. وظاهرة المنافسة المدمرة التي تجعل بعض الأرباح تنخفض من المستوى العام هي نتيجة لسوء الموارد. فعندما تكون الموارد غير موزعة"، ومعرضة لتغييرات مفاجئة، تظهر المنافسة المدمرة.

والعلاج الوحيد للصناعة في مثل هذا الموقف هو إنهاء المنافسة

والاعتراض الوحيد على هذا العلاج هو أنه لا يتناول السبب الرئيسي للمشكلة وهو زيادة الموارد غير الموزعة. والمطلوب هو مشروع يسهل عملية توزيع هذه الموارد.

الاحتكار:

وهناك حالة أخرى تحصل فيها جماعة معينة على أرباح غير مادية. وإذا لم يكن هناك تضخم أو انكماش، فان هذه الأرباح غير العادية ستكون على حساب بقية المجتمع. وهذا أيضا يرجع إلى القيود التي تعترض توزيع الموارد والأرباح غير العادية قد تكون مؤقتة. فإذا كانت هناك زيادة مفاجئة في الطلب، أو انخفاض مفاجئ في العرض، فان فئة معينة تحصل على أرباح غير عادية إلى أن يعالج هذا الموقف ويعاد توزيع الموارد حتى تعود الأسعار والأرباح إلى المستوى العادي. والاحتكار هو منع وصول موارد أضافية إلى المناطق التي يزداد فيها الطلب.

والطريقة العادية لمواجهة الإحتكار هي إزالة الحواجز التي تدفق الموارد المحتكرة. وتلجأ بعض الدول إلى إصدار تعترض القرارات لمنع الاحتكار ولكن ليست كل أنواع الإحكار يمكن منعها بواسطة القانون، خاصة عندما يعتمد الاحتكار على الثروات المعدنية أو على الإنتاج الشامل. وفي الحقيقة يمكن القول بان الاحتكار هو من ابسط مشكلات التخطيط. والطرق المتبعة عموما لمنع الاحتكار هي مراقبة الأسعار والأرباح وظروف البيع.

وقد يؤدي الاحتكار إلى خفض التكاليف غير أن هذا لا يضمن لنا استفادة المستهلكين من الأسعار المخفضة، فنحن إذا تركنا المحتكر يفعل ما يشاء. استطاع أن يفرض ما يحلوا له من الأسعار ولن يخضع المحتكر لضرورات التنافس، وإنما يخضع لمرونة الطالب واختلاف نسبة التكاليف باختلاف كمية الإنتاج وقد يحقق المحتكر أرباحا معقولة أذا باع بأرخص ثمن – وذلك عندما يكون الطالب مرنا، وعندما يرتفع الإنتاج وتقل التكاليف. غير أن هذه الظاهرة نادرة. ففي معظم الحالات لا يحصل المحتكر على أكبر قدر من الربح إلا إذا فرض أسعار أكبر من الحد الأدنى الذي يكفيه لإنتاج السلعة.

وحدث بعد ذلك أن تطورت فنون الإنتاج وأساليبه وبذلك تضخم الإنتاج وصار مقصورا على شركات كبرى معدودة. وهكذا أصبح الباب مقفلا في وجه المنافسين الجدد. فالمنافس الجديد لا يستطيع أن يبدأ نشاطه في مجال ضيق على أساس توسيع المجال بعد ذلك، وإنما يجب عليه أن يستثمر رأس مال ضخم إذا أراد أن ينتج حقا. وبعد أن صار الميدان مقصورا على شركات معدودة أصبح في مقدور المتنافسين أن يجتمعوا ويتفقوا على الأسعار التي سيبيعون بها، وربما يتفقون أيضا على كميات وأنواع السلع التي سيوزعونها في الأسواق وهذا هو الاحتكار بعينه. وهناك تنظيمات لتحديد الأسعار سواء في فروع الصناعات الحديثة أو في النطاقين الدولي والقومي.

وقد دهش أنصار الاقتصاد الحر لهذا الشكل الجديد من أشكال الاحتكارات ووقفوا حيارى لا يدرون ماذا يفعلون وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء هذا الشكل واعتباره إجراء خارجا على القانون، فمنعت أي اتفاق بين أصحاب الأعمال لتحديد الأسعار، وأمرت بحل جميع اتحادات رجال الأعمال التي تتعارض والمصالح العامة. غير أن جهود الولايات المتحدة لم تنجح أما ألمانيا الغربية فلم تكن تؤمن بالمذهب الاقتصادي الفردى إيمانا كبيرا، ومن ثم حاولت التحكم في الاحتكارات المشار إليه. فحددت بنفسها بعض الأسعار، وأقرت شيئا من الأشراف العام. أما بريطانيا فلم توقف تيار هذه الاحتكارات. غير أن التيار هناك لم يكن جارفا كما كان في ألمانيا الغربية والولايات المتحدة والسبب أن الصناعات البريطانية كانت تنتج للسوق العالمي المتنوع. وأصبح من الواضح أن التجارة الحرة ستحمى المستهلكين البريطانيين من أي قيود تعسفية أو أسعار مرتفعة تفرضها اتحادات أصحاب الأعمال.

ولكن كثرت الدلائل التي تؤكد أن النظام الرأسمالي في ظل الإنتاج الواسع النطاق، لا يضمن المستهلكين أضخم إنتاج بأقل سعر. وأتضح أيضا أن مبدأ الحرية الاقتصادية لم يحقق غرضا آخر من الأغراض التي نادي بها. وقد قيل أن العمال سيتنافسون من أجل الحصول على العمل، ولذا سيضطرون إلى قبول أجر بسيط يتيح لأصحاب العمل فرصه لتشغيل كل عامل. أي أن مبدأ الحرية الاقتصادية وعد بالقضاء على مشكلة البطالة نهائيا.

ومع ذلك تبين أن البطالة مازالت موجودة بصورة خطيرة، وكثيرا ما حاول رجال الاقتصاد الهروب من هذه المشكلة بان يلقوا اللوم على عاتق نقابات العمال قائلين أنها تحدد أجور مرتفعة غير معقولة. ثم بدأوا يكتشفون عدم وجود مستوى معين من الأجور يقبله أصحاب العمل لتشغيل جميع العمال. وقد يحدث هذا بالفعل لان تخفيض الأجور قد يؤدي إلى الإقلال من القوة الشرائية وبذلك يصبح سوق الاستهلاك ضيقا ومحدودا. ويقال أن الطلب على السلع الإنتاجية سيزيد. فالأجور البسيطة ستساعد على زيادة الأرباح. غير أننا نرد على هذا الرد بأن السلع الإنتاجية لا تفيد إلا في إنتاج السلع الاستهلاكية. ومن ثم فان طلب السلع الإنتاجية سيتوقف على مدى طلب السلع الاستهلاكية. ويقال أيضا أن الأجور البسيطة لن تقلل من القوة الشرائية لأن أسعار المنتجات ستهبط. ولكن لو وافقنا على أن الأسعار ستهبط إلى هذا الحد، فهل سيجد صاحب العمل ما يدعو إلى تشغيل مزيد من العمال؟ أن سياسة صاحب العمل لا تخضع لمقدار التكاليف وأسعار البيع. ويقال كذلك أن أصحاب العمل سيقبلون مزيدا من العمال، حتى هؤلاء أجورهم تماما كزملائهم القدامي بالرغم من انخفاض الأجور. غير أن أصحاب هذا الرأي نسوا إثبات شيء واحد وهو : هل سيقبلون فعلا كل العمال العاطلين؟

والواقع أنه طالما ظلت المنافسة محصورة داخل نطاق محدود يتيح للشركات تحديد كمية إنتاجها وسعر هذا الإنتاج، فليس هناك ما

يضمن لنا حدا أقصى للإنتاج أو حدا أدني للأسعار. وليس هناك ما يضمن لنا تشغيل جميع العمال، ولم يعد في استطاع مبدأ الحرية الاقتصادية تغيير أكثر قدرا من المزايا الاقتصادية وهو عاجز عن تحقيق ذلك حتى من الناحية النظرية.

ولكن الوضع لا يقف عند هذا الحد. فالذي يحدث انه عندما تتطور أساليب الإنتاج تتنوع المنتجات بصورة كبيرة وترتفع كمية الإنتاج. وسيجد أي منتج لسلعة متنوعة الأشكال أنه في ميدان إحتكار جزئى «واحتكار تنافسي في نفس الوقت» والواقع أن التنافس بين الاحتكارين قد يشتد لدرجة متطرفة، فالمحتكر أمام سوق شاملة ولهذا يريد أن يبيع اكبر قدر ممكن من سلعته لكي يستفيد من جميع مزايا اقتصاديات الإنتاج الضخم ولكن هذه المنافسة في ميدان المنتجات غير المتنوعة تتمثل في الأسعار. أما إذا تنوعت المنتجات، فان المنافسة الاحتكارية ستلجأ إلى الإعلان وسيؤدى الإعلان إلى ارتفاع تكاليف السابع. غير أن الشركات لا تستطيع الاستغناء عن أسلوب الإعلان، لأن كل شركة لا تستطيع الاكتفاء بجودة سلعتها على أساس أن الشيء الجيد يعلن عن نفسه. وبالرغم من أنها قد تبيع سلعتها بأسعار متهاودة.

وعندما يتنافس المحتكرون بهذه الصورة، تتعرض تكاليف الإنتاج التضخم بصورة غير طبيعية. فكل شركة تواجه شركات متنافسة. ومن ثم لا تستطيع استغلال اقتصاديات الإنتاج الضخم على الوجه الأكمل. وهي

تضطر إلى إضافة تكاليف السلع المرتفعة. أضف إلى هذا أن بعض الشركات، تحتكر نوعا معينة من السلع بموجب القانون. وبهذا لا يجد المستهلك مجال للاختيار ولا يحصل على أفضل صنف. والمنتجون المتنافسون يوحدون جهودهم لكي يقضوا على هذه العيوب. غير أن المستهلك يتعرض في هذه الحالة لاحتكار شامل. وليس هناك ما يضمن لنا انتفاع المستهلك من انخفاض تكاليف الإنتاج فقد تنخفض التكاليف ولا تنخفض أسعار السلعة.

الفصل الثامن

التأميم

ليس تأميم الصناعات شرط ضروري للتخطيط، وتستطيع الحكومة أن تفعل كل شيء تريد أن تفعله عن طريق الإشراف على الصناعة دون أن تلجأ إلى التأميم كما حدث في ألمانيا النازية. والتأميم هو طريقة لتحقيق أهداف معينة. وقد يفيد التأميم في تحقيق بعض هذه الأهداف، وقد لا يفيد في تحقيق البعض الآخر وهناك بعض الأسباب للتأميم.

أولاً: يريد الاشتراكيون من الدولة أن تصادر أملاك الأغنياء ولكن التأميم ليس مرادفا للمصادرة. فعندما تؤمم الدولة صناعة معينة، فإنها تدفع لأصحابها قيمة الممتلكات المصادرة كاملة حتى لا يشعرون بأنهم فقدوا أي شيء بعد التأميم والسبب في هذا هو أن الحكومة لا تؤمم جميع الصناعات في وقت واحد. فإذا أممت الحكومة صناعة معينة وصادرت ممتلكاتها دون أن تدفع لأصحابها قيمتها كاملة، فان أصحاب الصناعات الأخرى سيبدأون في تهريب رؤوس أموالهم بعد سحبها من الصناعة خشية أن يتأتى دورهم في التأميم. وهذا يلحق أضرارا بالغة بالصناعة.. وإذا كان الخوف من التأميم في المستقبل لن يوقف عجلة الصناعة، فيجب أن يعرف أصحاب رؤوس الأموال إنهم سوف يعاملون بطريقة نزيهة عندما يأتي دورهم في التأميم، حتى يستمروا في تشغيل صناعاتهم إلى أن تتجه الدولة إليهم.

ويجب أن يكون التعويض عادلا، وإذا أخطأ في التقدير فبجب أن يكون هذا الخطأ لمصلحة صاحب الصناعة التي أممت. والتعويض لا يأتي عن طريق التأميم، ولكن عن طريق تراكم الضرائب خاصة ضرائب التركات وضرائب رؤوس الأموال، وهذه الضرائب يجب تحصيلها سواء حدث التأميم أو لم يحدث.

ثانياً: في السنوات الأخيرة بدأت بريطانيا تفكر في التأميم على انه أجراء ضروري عندما لا يستثمر الرأسماليون أموالا كافية في صناعة معينة. كما حدث في صناعات الفحم والقطن والصلب والصناعات الزراعية في بريطانيا في الفترة مابين ١٩٢٠، ١٩٣٩، والسبب الحقيقي في أن أصحاب رؤوس الأموال لا يستثمرون مبالغ كافية من المال في هذه الصناعات في تلك الفترة بالذات هو أن الطلب على هذه المنتجات كان ضئيلا وذلك لأسباب خاصة ولو أن الحكومة البريطانية كانت تمتلك صناعة الفحم أو القطن أو الأراضي الزراعية في الفترة ما بين ١٩٢٠، ١٩٣٩ لما فكرت في استثمار رؤوس أموال جديدة في هذه الصناعات تماما كما كان يفعل أصحاب رؤوس الأموال الخاصة. وفضلا عن هذا فليس هناك ميلا مزمنا لدى أصحاب رؤوس الأموال للامتناع عن استثمار أموالهم فهم يضعون أموالهم في الصناعات التي تبشر بمستقبل زاهر، ولذلك فإنهم كانوا يستمرون معظم أموالهم في الأراضي الزراعية وفي صناعة الفحم في السنوات التي سبقت ١٩٢٠ قبل أن تؤثر الأوضاع في الخارج على هذه الصناعات الهامة.

وليس من الضروري أن تؤمم صناعات الصلب أو الأراضي الزراعية لكي تستثمر فيها رؤوس الأموال التي تحتاج إليها، فجميع الأموال المطلوبة ستأتي تلقائيا إذا كان مستقبل هذه الصناعة يبشر بالخير. وإذا أرادت الحكومة أن توجه رؤوس الأموال إلى هذه الصناعة بالذات، فما عليها إلا أن توفير الأسواق اللازمة لهذه المنتجات، أو تقدم لها الإعانات كما فعلت بريطانيا بالنسبة لصناعة القطن.

ثالثاً: نادى الاشتراكيون بالتأميم لأنهم كانوا يعارضون طبقة العمال التي يتحول أفرادها إلى أصحاب أعمال بعد أن تتوفر لديهم وسائل الإنتاج المحدودة. وفي الزمن الماضي عندما كانت نسبة الإنتاج ضئيلة جدا استطاع العمال أن يمتلكوا آلات الإنتاج الخاصة بهم، وكانوا يشعرون برغبة أكبر في العمل لحساب أنفسهم بدلا من أن يعملوا لحساب أي ش خص آخر. ولكن التأميم لا يساعد كثيرا على حل هذه المشكلة. والشيء الذي كان يطالب به الاشتراكيون القدامى ليس التأميم، وإنما الإنتاج التعاوني – فالمناجم تسلم إلى العمال على أنها ملكا لهم يديرونها بالطريقة التي تحلو لهم ولكن على أساس تعاونى. ولكن الاشتراكيين البريطانيين بدأوا الآن يعارضون هذه الفكرة فالمناجم أو أية صناعة أخرى مؤممة يجب أن تنمى الشعب الذي يقوم بتشغيل العمال ولذلك فان العلاقة الأساسية لا تتغير السفير الملكية.

ومن الأفضل بالطبع أن يقوم العمال في الصناعات المؤممة

بالاشتراك في إدارتها وأن يعاملوا بطريقة تتمشى ومبادىء الكرامة الإنسانية ولكن هذه المشاركة ضرورية أيضا في الصناعات الخاصة غير أنه ليس من السهل تحقيق هذه المشاركة في الصناعات المؤممة كما هو الحال في الصناعات الخاصة، إذا افترضنا في كل حالة أن صاحب المؤسسة –سواء عامة أو خاصة– يحتفظ حقوق معينة، ويعمل على حمايتها، ويجب علينا أن نفعل كل ما في استطاعتنا –في الصناعات العامة والخاصة– لتحدث ثورة في أوضاع الطبقة العاملة. ولكن إذا توقفنا من التأميم أن يفعل كل شيء على هذا الأساس، فإننا سنواجه خيبة أمل مريرة.

وهناك أساس متين عندما نطالب بتأميم صناعة تعتمد فيها الكفاية على الإشراف الموحد. وأحسن مثل على هذا هو ملكية حقوق التنقيب عن المعادن. فعندما يمتلك آلاف من صغار الملاك حقوق التنقيب عن المعادن، ويكون من حق كل واحد منهم أن يمنح امتياز البحث عن المعادن لآية شركة يريدها، فان نظام إدارة هذه المناجم لا يتم على أساس اقتصادى. فالشركات صغيرة جدا، وحدودها ليست لها أية علاقة بالظروف الجيولوجية. وهناك حالة مشابهة وهي تأميم الأراضي الذي يؤدي إلى تقسيم المزارع المالية إلى ملكيات صغيرة غير اقتصادية ومرفق التليفون هو مثل آخر، بسبب الحاجة إلى معاملة جميع المشتركين في المنطقة على أساس موحد، وكذلك الحال بالنسبة لشركات توليد الكهرباء، نظرا لحاجة الحكومة في الاستفادة من الطاقة الزائدة.

وهناك نوع آخر من التأميم وهو الذي يختص بالصناعات التي يكون فيما التماثل من الشروط الاقتصادية الهامة خاصة عندما ونعرض هذا التماثل للغش بسبب نظام الملكية القائمة. وأهم مثل على ذلك في بريطانيا هو صناعة السيارات ويجب أن نضيف على هذا النوع أيضا الصناعات التي تسرف في استخدام وكلاء البيع والشراء يسبب وجود كثير من الشركات المنافسة، ويؤدى هذا الإسراف إلى ضياع كثير من الأموال. وهذا يحدث في شركات التأمين في بريطانيا وفي تسويق المنتجات الزراعية في كثير من الدول المتخلفة.

والإشراف الموحد ليس كالتأميم، وإنما يعتبر جزءا من التأميم لأنه ينطوي على الاحتكار، ولذلك فهو يكون من بين أسباب تأميم الشركات الاحتكارية سواء كانت هذه الشركات تقوم على أساس الحاجة إلى الإشراف الموحد أو لا تقوم على هذا الأساس لأن الأفضل أن توضع هذه الشركات الاحتكارية تحت الإشراف العام. والتأميم ليس الوسيلة الوحيدة الأشراف. فالشركات الاحتكارية يمكن الإشراف عليها عن طريق تكوين مجالس خاصة بها لتحديد الأسعار، أو عن طريق الإشراف على أرباحها، أو وضع شروط للخدمة كما يحدث هنا في بريطانيا وفي كل مكان منذ عدة أجيال مع مرفق الغاز والسكك الحديدية وغيرها من المنافع العامة. كذلك لا يمكن أن يحول هذا التأميم دون فرض هذا النوع من الإشراف لان من الضروري تطبيق هذا الإشراف على الشركات الاحتكارية الخاصة

والعامة. والشيء الوحيد الذي يضيفه التأميم هو الحق في تعيين المديرين. وهذا الحق على جانب كبير من الأهمية، ومن الضروري بالنسبة للدولة أن تتمكن من ممارسة هذا الحق على جميع الصناعات التي تلعب دورا هاما في اقتصاد البلاد. ونحن نعترف بأن هذه العبارة غامضة إلى حد كثير فهي لا تنطبق على صناعات السلع الاستهلاكية وإنما على الصناعات الاحتكارية التي تقدم خدمات الصناعات أخرى مثل السكك الحديدية والصلب والبنوك والصناعات الكيماوية.

وبما أن غرض التأميم هو الإشراف على الاحتكار فلا يجب أن يكون التأميم في حد ذاته احتكاريا إلا في تلك الحالات التي يكون فيها الإشراف الموحد ضروري لضمان الكفاية. ويمكن الإشراف على إحدى الصناعات بتأميم جزء منها تماما كما يمارس الاحتكار بون زعامتهم وإشرافهم على إحدى الصناعات مع أن إنتاجها يقل عن نصف الطلب. وهذا أمر مهم لانه يجعل من غير الضروري تميم هذه الصناعة. والشيء المهم هو تأميم جميع الشركات الضخمة الضمان الإشراف اللازم. ولا يهم إذا كانت الصناعات التي تؤممها لها مصالح في صناعات أخرى خارج نطاق المصالحة الخاصة.

وهناك سبب لتأميم بعض الصناعات الخاصة، وهو الإشراف على كفاية الشركات العامة ولا يجاد منفذ للآراء التي قد تمنعها الشركات العامة وهذا مهم بالنسبة للدولة التي تعتمد على التجارة الخارجية. وهناك

أيضا سبب لإبقاء الشركات العامة التي تشرف على كثير من الصناعات في أيدي أصحاب رؤوس الأموال الخاصة لتتيح فرصة لإجراء التجارب. ويجب أن يكون لدى الحكومة السلطة في شراء الشركات الصناعية الموجودة في أيدي أصحاب رؤوس الأموال الخاصة لنفس هذا الغرض. والتأميم الجزئي له مزايا كثيرة تفوق مزايا التأميم الكلي.

ومن الأفضل أيضا أن يتبع نظام اللامركزية بالنسبة لقطاع العام من الصناعة، إلا في حالة وجود مزايا خاصة في الأشراف الموحد. وفيما يتعلق بنظام اللامركزية، يجب أن تدير الصناعة عدة مؤسسات مستقلة بدلا من مؤسسة واحدة. واللامركزية مطلوبة من أجل ضمان الكفاية، لأن المؤسسات الضخمة من العسير أن تدير صناعة واحدة من مركز واحد. واللامركزية ضرورية أيضا أذا أردنا أن نحقق مبدأ مشاركة العمال في إدارة هذه الصناعة لأنه إذا كانت القرارات تصدر من مركز وأحلى ما سيقل عدد المشتركين في الإدارة إلى حد كبير فكلما زاد عدد المراكز التي تصدر منها القرارات كلما زاد عدد العمال الذين يشتركون في الإدارة وكلما اتضح معنى المشاركة. وهذه المشاركة لها أهمية خاصة لأن من واجب المؤسسات العامة أن تعمل على خلق جو من التعاون في الصناعة. واللامركزية أيضا ضرورية من أجل مصلحة الديمقراطية التي تتعرض دائما للخطر بسبب تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي قليلة، سواء كان الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة معينين من قبل الوزير

أو من أي مصدر آخر. وتأميم الشركات الاحتكارية أمر مطلوب ولكن يجب ألا يكون التأميم أداة لزيادة الاحتكار.

وأخيرا يستخدم التأميم كوسيلة إدارية لتسهيل بعض الإشراف الذي لا يكون مرتبطا في حد ذاته بالصناعة المؤممة. فمثلا، يسهل جمع الضرائب على البضائع عندما تمر هذه البضائع في نقطة ما عن طريق عدد قليل من الأشخاص، ويصعب جمع هذه لضرائب عندما يكون هناك كثير من المنتجين يبيعون بطريق مباشر الكثير من المستهلكين دون تدخل من الحكومة. والحكومة التي تصمم على جمع الضرائب في هذه الحالة قد تحتكر بنفسها ألبيع بالجملة. وهناك حالات كثيرة قد تجد فيها الحكومة أن من الأفضل أن تحتكر البيع بالجملة، أو أن يكون لها نصيب كبير على الأقل إذا لم ترغب في الاحتكار –كما يحدث في التجارة الخارجية– وذلك لكي تشرف على كمية البضائع أو على الأسعار أو على المصدر أو على توجيه الصادرات أو الواردات، وكما يحدث أيضا في التجارة الداخلية وذلك لكي تتمكن من تحقيق التماثل عن طريق إصدار أوامر عامة. والإشراف على تجارة الجملة هو في الغالب من أهم الوسائل الفعالة للإشراف على إحدى الصناعات.

وعلى هذا فان التأميم شيء مرغوب فيه، وليس هناك سبب يدعو إلى تأميم الاقتصاد بأكمله، لان التأميم –مهما يقال عنه– يعتبر مظهر من مظاهر الاحتكار، وهو معرض لجميع العيوب المعروفة التي توجد في الاحتكار. والتأميم يعمل على تحسين الاحتكار الخاص، وهو مرغوب

في الصناعات التي تنمو طالعا احتكاريا. ولكن التأميم الشامل يجب ألا يستخدم مع أية صناعة لا تكون بطبيعتها صناعة احتكارية. وأسباب الاعتراض على هذا هي نفس أسباب الاعتراض على الاحتكار – فهو يولد عدم الكفاية، ويخنق الآراء الجديدة، ويركز السلطة في أيدي قليلة.

والدولة التي تعتمد على تجارة الصادرات إنما تعتمد على كونها في المقدمة وذلك بمحاولة الاستفادة من الآراء الجديدة، وهي لا تستطيع أن تطبق أي نوع من الاحتكار لا يكون ضروريا بالنسبة لها. والدولة التي يحب شعبها الحرية، لا تقل أن تكون الحكومة هي صاحب العمل الوحيد وذلك عن طريق المؤسسات الضخمة. ويجب أن يكون لدينا نوع من التأميم، وأن يكون هذا التأميم أكثر مما حققناه فعلا. ولكن يجب أن تأخذ كل حالة حسب مزاياها وأن نعرف أن نرسم الخطط.

ويرى بعض المفكرين انه إذا كانت الاعتبارات الإنتاجية الفنية تقضي بقيام الاحتكار في بعض المشروعات، فانه يجب على الدولة أن تنوي القيام بتلك المشروعات وإدارتها لحساب المجتمع حتى لا تفسح المجال بعدد قيل من أصحاب رؤوس الأموال بأن يستفيدوا بالأرباح الاحتكارية على حساب المستهلكين. ويفوق مستوى هذه الأرباح العادية. و فضلا عن ذلك فان هؤلاء المفكرين يرون أن مبادئ العدالة تقضي بحماية المستهلكين من التعرض لارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يقوم المحتكرون بإنتاجها.

وأما حماية المستهلكين فأمر ضروري، ويقع العبء على عاتق الحكومة، فهي التي تستطيع بما لديها من سلطة أن تشرف إشرافا دقيقا على نشاط المحتكرين وأن تحد من طمعهم فتراقب الكميات التي ينتجونها وتتأكد من أن هذه الكميات تتناسب مع الطلب وتستطيع الحكومة أيضا أن تحدد الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات، فلا تسمح بفرصة يتمكن فيها المحتكرون من تقديم سلع أو خدمات تقل جودتها أو كفايتها عن المستوى المطلوب كما تستطيع أن تحدد الأرباح التي يحصل عليها المحتكرون عن طريق تحديد الأسعار، وعن طريق نظام الضرائب والدور الذي تقوم به الحكومة في هذه الناحية دور دقيق للغاية، لأنه يتطلب يقظة وكفاية وأمانة من ناحية الموظفين، فإذا قامت الدولة بواجبها تماما، لم يكن هناك ما يبرر تملك الدولة للمشروعات التي تدار في ظل الاحتكار. والإسبات التي تذكر عادة لتبرير هذا الرأي عديدة تشير إلى بعضها:

أولاً: أن من مصلحة الجماعة أن تظل الدولة بعيدة عن القيام بالعمليات الإنتاجية، وأن تهتم فقط بشئون الأشراف والرقابة والتوجيه وأن تستمد النظم التي تضعها من خبرة وتجارب أصحاب الأعمال أنفسهم على أساس مشورتهم وأن تحقق رغبات المستهلكين. والصالح العام للجماعة. فكلما بقيت الدولة بعيدة عن التدخل الإيجابي كلما كان في استطاعتهم مراعاة مصالح جميع الطبقات المتنازعة.

أما إذا قامت الدولة بالتدخل في الأعمال التجارية، فإنها قد تصبح قوة خطيرة على الصالح العام، لأن الاحتكار الذي تتمتع به يحميها من تيار المنافسة، وقد تلجأ الدولة بما لها من سلطة إلى القضاء على كل منافسة مشروعة سليمة، وقد تنظر إلى استغلال هذه المشروعات التي تملكها وتديرها نظرة تجارية بحته، فتحاول أن تحقق أكبر الأرباح الممكنة، غير مهتمة بأثر هذه السياسة على الأسعار.

ثانياً: فإن قيام الدولة بتملك المشروعات وأدارتها يساعد على خلق نظام بيروقراطي غير مرغوب، يصبح فيه الموظف ذا نفوذ واسع يتعارض مع مقتضيات الديمقراطية.

ثالثاً: قد تتدخل الاعتبارات السياسية في وضع السياسة التي تسير عليها هذه المشروعات. فقد تقوم الحكومة مثلا برفع أجور العمال والموظفين إلى مستوى لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية وحدها، ويقوم على أساس الكفاية الإنتاجية التي يتمتعون بها، وقد تقوم الحكومة بتخفيض أجور الخدمات دون أن تراعي الصالح العام، وإنما تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أغراض سياسية أخرى.

وقد يقال إن جانبا من هذه العيوب ربما تصادفه في حالة المشروعات الرأسمالية الحرة. فكما كبر حجم المشروع زادت المسئوليات وتعددت المشاكل. كلما كان من الأفضل إتباع خطة ثابتة لسير العمل. وإذا سلمنا بهذا الرأي، فان هناك فارق كبير بين مراعاة

تقاليد معينة في إدارة المشروعات الحكومية، وبين التمسك بهذه التقاليد في المشروعات الحكومية. ويرجع هذا الفارق إلى أسباب هامة وهي أن جهاز السوق وما يتضمنه من أوضاع تتدخل في تحديد الأسعار والأجور، تعبر عنه الصحافة والبرلمان، وهذا يجعل نظم المؤسسات الحرة تتمتع بقدر أكبر من المرونة.

والنتيجة التي تستخلصها من كل ما تقدم هي أن الاتجاه الحديث إلى التأميم، وخاصة في دولة مثل بريطانيا، لا يرجع في الواقع إلى اعتبارات اقتصادية بحته، وإنما يرجع إلى اعتبارات سياسية حزبية.

ولو أننا رجعنا إلى مثل واحد من أمثلة التأميم الحديثة، وهو قيام بريطانيا بتأميم السكك الحديدية، لوجدنا صعوبة كبيرة في فهم الحكمة الاقتصادية من اتخاذ مثل هذا الأجراء و فقد استطاعت الحكومة أن تضع يدها على هذا المرفق في حالة قيام الحرب. وقد حدث ذلك فعلا في الحربين العالميتين. كذلك استطاعت الحكومة أن تحدد أجور النقل بالسكك الحديدية، وراعت في هذا التحديد الصالح العام، وضمنت على أساسه عدم مغالاة السكك الحديدية في الحصول على أرباح فاحشة، أو عدم استغلال السكك الحديدية لظروف الاحتكار التي تتمتع به. فتظلم الطبقات العاملة فيها. وقد لاقت السكك الحديدية منافسة شديدة من النقل البري، فلم تحاول الحكومة حمايتها من هذه المنافسة على حساب الإضرار بالصالح العام.

الإشراف:

ونحن عندما نؤمم صناعة معينة ونجعل منها احتكارا، فإننا نحتاج إلى أعدادها بجهاز من الإشراف والمراقبة مثل الذي تتطلبه الاحتكارات الخاصة.

والخبرة الطويلة في الإشراف على المنفعة العامة هي التي نحدد الطريق. فيجب أن يكون هناك أولا مجلس للإشراف العام على الأسعار المتفق عليها والخدمات التي تقدم للمستهلكين. ويجب أن يرجع المستهلكون إلى هذا المجلس في شكاواهم أو لتحقيق مطالبهم وكل صناعة مؤممة يجب أن يكون لها مجلس من هذا القبيل.

وهناك بديل لهذا المجلس. وهو وضع سياسة الأسعار. والصناعات المؤممة يجب أن ترسم طريقها بنفسها على أساس غير متحيز ويجب ألا تستخدم كوسيلة لفرض الضرائب، أو كوسيلة لتقديم الإعانات لصناعة معينة، مهما كانت هذه الصناعة في حاجة إلى إعانات. كل هذا يجب أن يوضح في سياسة الشركة المؤممة.

وبعد ذلك يمكن تكوين مجلس للاستهلاك، يقوم بمراقبة مصالح المستهلكين ويساوم مع المؤسسة، ويعرض على مجلس الإشراف بعض المسائل الهامة التي تهم المستهلكين عموما، مثل المستوى العام للأسعار. وأهم وظائف هذا المجلس هي مراقبة الكفاية، ويجب أن يطلب من كل مؤسسة عامة أن تنشر معلومات مفصلة عن تكاليفها (كما تفعل صناعة الفحم) حتى يتمكن الشعب من مقارنة تكاليف هذه الصناعة في

بلاده بتكاليفها في الدول أخرى، ويقارن بين أجزائها المختلفة.

أما المسئولية عن ظروف العمال، وإتاحة الفرص لهم للاشتراك في الإدارة، وللحصول على لمرقياتهم في المواعيد المحددة، فتقع على عاتق نقابات العمال التي يجب أن تحدد حقوقها بالنسبة لهذه الاختصاصات في ميثاق المؤسسة. وإذا لم تقتنع نقابات العمال، فإنها بالطبع س تطلب التحكيم في المسائل التي يدور حولها الخلاف، أو تقدم تقرير إلى الوزير المختص.

والوزير والبرلمان هما آخر سلطة في جهاز الإشراف فهما لا يستطيعان القيام بالعمل الشاق الطويل الذي يقوم به مجلس مراقبة الأسعار، أو مجلس الاستهلاك أو هيئة التحكيم. ويجب أن يمارس الوزراء سلطات محدودة للغاية على المؤسسان. والأسعار والخدمات، وشئون العمال هي مسائل تهم المجالس المختصة.

والكفاية، والعلاقات الطبية مع العمال هي أمور يجب أن يستعرضها الوزير المختص سواء بمفرده أو بناء على طلب من مجلس الاستهلاك أو نقابة العمال، إذ أن حكمة على كفاءة المديرين الذين عينهم، يتوقف عليهم. ومن الواضح أن استثمار رؤوس الأموال في إحدى الصناعات هو من أهم اختصاصاته.

ويجب على الوزير أن يقدم البرلمان مرة كل سنة تقريرا عن المؤسسة بالإضافة إلى تقارير مجلس مراقبة الأسعار، ومجلس

الاستهلاك، وتقرير وزير العمل عن علاقات العمل. ويجب أن تكون هذه الفرصة الوحيدة التي يناقش فيها أعضاء البرلمان شئون المؤسسة. ومن المؤكد أن هذه ستكون الفرصة الوحيدة التي يتاح لأعضاء البرلمان فيها الوقت الكافي لمناقشة هذه المسائل

الفصل التاسع

كيف تخطط؟

كل شيء ترى الحكومة أنها مسئولة عنه يجب أن تضع له خطة تحدد فيها أهدافه.. والمرحلة الأولى للتخطيط تتضمن أولا تقدير كمية الدخل القومي، وثانيا تقسيم هذا الدخل بين المطالب المختلفة للاستهلاك والاستثمار والنفقات العامة. ويجب أن تكون هناك ميزانيات منفصلة لكل صناعة من الصناعات التي يحتمل أن تعاني نقصا خطيرا، وميزانية لكل من المواد الخام التي يحتمل أن يقل موردها، وميزانية للأيدي العاملة، وميزانية للتجارة الخارجية

وهذه الميزانيات الفرعية تقدم المعلومات المطلوبة للمرحلة الثانية في التخطيط لأنها تبين أماكن النقص، وتحدد نوع العمل المطلوب. وهناك نوعان من العمل: الأول لزيادة الموارد، والثاني، التوزيع هذه الموارد. وهذا ينقلنا إلى المرحلة الثالثة للتخطيط وهى تقدير التوازن الذي سيحققه هذين النوعين من العمل – أي تحديد الأهداف. ويجب أن تكون هذه الأهداف واقعية ومدروسة، فإذا كانت الأهداف خيالية فان الخطة بأكملها ستكون خيالية.

ويجب أن يكون التخطيط مرنا. وهذا يعني مراجعة الخطط باستمرار ولكن هذه العملية مستحيلة التحقيق. ولذا يجب أن نعمل على

تحقيقها بقدر المستطاع. والغرض من هذه المراجعة هو مراعاة التغييرات التي قد تحدث. ولهذا السبب يجب ألا نضع خطة لفترة طويلة إلى الأمام كأن نضع خطة لعشر سنوات مثلا، ففي مثل هذه الحالة تكون الخطة مبنية على آمال غامضة. فالدخل القومي في مدة عشر سنوات يتوقف أولا على القوة الإنتاجية فالقوة الإنتاجية تتغير باستمرار من وقت لآخر، ولا ستنقص تستطيع أن تعرف ما إذا كانت هذه القوة الإنتاجية ستزيد أو ستنقص في خلال عشر سنوات. كذلك يعتمد الدخل القومي في مدة عشر سنوات من الآن على ظروف التجارة والصادرات التي يمكن أن تؤثر في ميزان المدفوعات. ونستطيع فقط أن نضيع خطة لعشر سنوات أو خمس سنوات بالنسبة للمشروعات التي يستغرق أتمامها عشر سنوات أو أقل مثل بناء السدود أو زراعة الغابات أو إنشاء محطات توليد الكهرباء.

والمرحلة الرابعة للتخطيط بعد رسم الأهداف هي نشر التفاصيل الكاملة للميزانيات الخاصة بهذه الخطة حتى يتمكن الشعب من فهم أو انتقاء ما تحاول الحكومة أن تفعله، وتفاصيل هذه الميزانيات يجب ألا تقتصر على ذكر الأهداف المقترحة، الأهداف وإنما تبين أيضا الطرق التي تقترحها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف.

أما المرحلة الخامسة والأخيرة للتخطيط فهي وضع كل هذه الإجراءات موضع التنفيذ من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.

وإهمال هذه المرحلة يجعل كل ما سبق مجرد أضحوكة. ورسم الأهداف ونشرها على الشعب ليس تخطيطا، وإنما هذه الأهداف التخطيط الحقيقي يبدأ عندما تبدأ الحكومة في العمل لتحقيق الزيادة العرض، وعمل لتخفيض. وهذا العمل كما ذكرنا من قبل له نوعان : عمل الطلب.

التخطيط في بريطانيا:

كانت بريطانيا حتى عام ١٩١٨ من أهم الدول الصناعية التي تتبع مبدأ الحرية الاقتصادية. ولم تكن الدولة قبل هذه الفترة تسيطر على التجارة الخارجية بأي شكل من الأشكال. فكان التجار يستوردون ويصدرون ما يحلو لهم. ولم تكن تحركات رأس المال لأي إشراف أو قيود. وكان أصحاب رؤوس الأموال البريطانيون يستثمرون في كل عام مبالغ ضخمة في الخارج، سواء في المستعمرات التابعة لبريطانيا أو في الدول الأجنبية.

وتركت الدولة الإنتاج المحلي، تماما كما تركت التجارة الخارجية، وجعلته يصرف شئونه بنفسه. واكتفت الدولة بفرض شروط بسيطة للعمل حسب قوانين المصانع والمناجم، وحددت الحد الأدنى للأجور في بعض الأعمال الشاقة. وفيما عدا ذلك تركت الدولة حرية التصرف للصناعة والزراعة. ولم تبذل أية محاولة لإصدار تشريعات تعالج مشكلة الشركات الموحدة والاحتكارات. ولم يكن لدى بريطانيا تشريعات تواجه بها الشركات الضخمة كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن

الحكومات العمالية التي تولت الحكم في بريطانيا في الفترة من ١٩٠٦ إلى ١٩١٤ توسعت قليلا في الخدمات الاجتماعية، وصاحب هذه التوسع محاولة محدودة لرفع دخل الفقراء عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء، غير أن هذه الحكومات لم تذهب بعيدا في هذه المحاولة. ولن نبالغ إذا قلنا أن بريطانيا كانت قبل عام ١٩١٤ مثالا كاملا للاقتصاد غير الموجه. وكانت تتبع نظاما اقتصاديا يتمشى مع القوانين الطبيعية التي يعشقها رجال الاقتصاد القدامى.

ولكن لم يكن في الإمكان استمرار هذه الحرية أثناء الحرب. فطوال السنين التي استغرقتها الحرب كان من الضروري توجيه الإنفاق بحيث يفي بمطالب الحرب. وأصبحت الحكومة هي العميل الرئيسي لكثير من المنتجين كما أصحبت أول من يطلب طاقات عاملة، وكان لابد نتيجة لهذا أن تبسط نفوذا كبيرا على الصناعة والزراعة، واقتضى هذا تزويد وزراء الغذاء والزراعة والخدمات الوطنية لسلطات ضخمة يتحكمون بها في الإنتاج. وكانت لهم سلطة تزويد المصانع الخاصة بالعمال، والمواد أو حرمانها منها وكانوا بالتعاون مع الوزارات الأخرى مزيدا من الأوامر التي يطالبون المنتجين بتنفيذها.

وكانت الحكومات التي عاصرت الحرب تحاول بقدر الإمكان احترام تقاليد الاستثمارات الخاصة، ومن ثم مارست سلطاتها الجديدة عن طريق رجال الأعمال المشتغلين في مختلف الصناعات وظهرت

مجموعة كبيرة من اللجان التنفيذية والاستشارية وأغلبها من رجال الأعمال الذين أخذوا يهتمون بالنشاط الصناعي والتجارى الخدمة الحرب. وأرادت الحكومة تسهيل الإجراءات بينها وبين رجال الأعمال فشجعتهم على تكوين شركات متحدة وعقدت اتفاقيات مع ممثلي الرأسماليين في الصناعات المختلفة، وتركت لهم حرية الإجراءات لمواجهة الاحتياجات القومية ؛ وأهم من هذا كله إنها تركت لهم حرية جمع أرباح ضخمة حتى بعد دفع ضرائب الحرب الاستثنائية.

وفي ظل ظروف الحرب، لم تعد التجارة الخارجية حرة بطبيعة الحال لأن المنتجين لم يستطيعوا سوى تصدير المنتجات التي لا تحتاج إليها الدولة وأصبحت الدولة تشرف على الواردات والصادرات نظرا لقيود الملاحة نتيجة لحرب الغواصات.

وتدهورت تجارة بريطانيا الخارجية تدهورا كبيرا، وكانت هناك بعض البلدان التي تعتمد على بريطانيا في السلع الممنوعة، ولذلك رأت هذه الدول أن تتجه إلى بلاد أخرى، وحاول بعضها تنمية صناعاتها بنفسها، وأصبح من الواضح بالنسبة لهذه البلدان أن بريطانيا ستخرج من الحرب وهي عاجزة عن استرداد مكانتها في التجارة العالمية.

أضف إلى هذا أن خروج رأس المال توقف بصورة مفاجئة، لأن الحرب ابتلعت كل المدخرات الموجودة. وكانت بريطانيا أكبر دولة تقرض بلدان العالم، فأصبحت في الحرب تقترض رؤوس الأموال وخاصة

من الولايات المتحدة. وتدفق على بريطانيا كميات ضخمة من واردات الحرب، وعجزت بريطانيا عن إرسال صادرات في مقابل هذه المواد، واضطررت إلى أن تبيع في أمريكا جزءا كبيرا من استثماراتها فيما وراء البحار، وذلك أتدفع منها ثمن الأغذية والذخيرة.

وتعرض احتياطي بريطانيا من الذهب للخطر، وفي بادئ الأمر عولج التبادل بين الإسترليني والدولار عن طريق قروض الحكومة البريطانية، ثم دخلت الولايات المتحدة الحرب مع الحلفاء، وفقد الجنيه الإسترليني رابطته بالذهب.

وتمت وطأة المشاعر التي أثارتها الحرب، حدث التصدع الأول في نظام التجارة الحرة. وفرضت الرسوم الوقائية على بعض السلع لخدمة التطور في داخل البلاد. غير أن رسوم الحماية هذه لم تفد كثيرا لأن الحرب كانت مستمرة، ولأن ظروف الملاحة هي التي كانت تسيطر على الواردات والصادرات.

وفي عام ١٩١٨ أصبح اقتصاد بريطانيا اقتصادا موجها، وذلك نتيجة للأسباب السابقة. وكان التوجيه يهدف إلى إنتاج اكبر نسبة ممكنة عن طريق الأيدي القليلة الموجودة بعد ذهاب الكثيرين من العمال إلى صفوف القوات المسلحة. وكان التوجيه بهدف إلى إشباع مطالب الحرب.

ولكن هذا التوجيه لا يمكن أن يستمر عند انتهاء الحرب، فقد كان التوجيه الاقتصادي لبريطانيا يعتمد على ثلاثة أشياء:

١- وضع الحكومة باعتبارها أكبر مشتر للمنتجات.

٢- قلة الأيدي العاملة والمواد نتيجة للحرب.

٣- ضيق نطاق الملاحة.

وعندما انتهت الحرب، توقفت الحكومة عن إنتاج المواد الخاصة بالحرب، وازداد عدد العمال بصورة كبيرة بعد أن عادوا من صفوف القتال. وبعد إلغاء سفن الملاحة التجارية التابعة للحكومة ازدادت رقعة الملاحة بصورة تبعث على القلق، مع أن التجارة الخارجية انكمشت بعد الفقر الذي أصيب به العالم بسبب الحرب.

وإزاء هذه الظروف الجديدة غادر رجال الأعمال إلى سابق إعمالهم، والى أوضاع ما قبل الحرب. وسارعت الدولة برفع القيود التي فرضتها على الصناعة والزراعة في سنوات الحرب، وأتاحت الفرصة لرجال الأعمال ليعيدوا النظر في أساليبهم حتى تتمشى مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة في عالم ما بعد الحرب. وكانت هناك في كل مكان محاولات جادة للرجوع بقدر الإمكان إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب. أم الإجراء الوحيد الذي تم الاحتفاظ به عن عمد دون تغيير فهي الرسوم التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية.

غير أن العودة إلى الأوضاع السابقة لا يمكن أن تتم بصورة سريعة. فقد اضطرت الدولة إلى الاحتفاظ ببعض القيود بالرغم من أنها كرهت ذلك. ولم تتم قيود التضخم إلا في عام ١٩٢١ وصاحبتها معركة

صناعية مريرة. ولم يكن في الإمكان إعادة احتياطي الذهب إلى ما كان عليه إلا في عام ١٩٢٥.

ومع ذلك استطاعت بريطانيا أن تعود بالتدريج إلى الظروف بفرض القديمة –ظروف الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة– ولم يفرض الرسوم الجمركية إلا على أنواع قليلة من السلع.

ولكن هذا النظام لم يؤد دوره بالأسلوب القديم. فقد فقدت بريطانيا بعض أسواقها الخارجية في الحرب. وعندما انتهت الحرب لم تستطع استرداد هذه الأسواق. ولم ترجع صناعة القطن إلى سابق ازدهارها –وهي أهم سلعة كانت تصدرها بريطانيا– أما صناعة الفحم فلم تعد إلى سابق عهدها إلا في فترات قصيرة للغاية. والسبب في هذا احتلال فرنسا لإقليم «الروهر» ومنذ فترة الكساد الذي أعقب الحرب لم يقل عدد المتعطنين في بريطانيا عن مليون عامل. وكانت هناك دائما تعاني من الفاقة ولا تستطيع وحدها أن تنتشل نفسها من هذا الشقاء الذي حل بها.

وفي الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣١ القي اللوم على عاتق الذين أعادوا احتياطي الذهب إلى سابق عهده. وكان من الواضح أن القيمة تقف قيمة الجنيه الإسترليني كانت أكثر مما يستحق، وأن عقبة أمام المصدرين.

وخلال الشهور القليلة التالية تعرضت السياسة الاقتصادية التحول كامل وكانت هناك طريقتان واضحتان لإعادة المدفوعات إلى التعريفة الجمركية، وتتلخص حالته الطبيعية وتتلخص الأولى في تقييد الواردات

عن طريق الثانية في خفض القيمة الذهبية الطريقتين معا. الجنيه، وعندما جاءت الحكومة الجديدة إلى الحكم قامت بتطبيق الطريقتين معا.

ولكن التعريفة الجمركية التي تميز بين سلعة وأخرى وتهدف إلى حماية المصنوعات الداخلية، تتطلب نوعا من التخطيط الاقتصادي. ولهذا تألفت لجنة استشارية في السياسة الجمركية الجديدة، وتحولت هذه اللجنة بطبيعة الحال إلى هيئة لها سلطة تشجيع بعض الصناعات وعدم تشجيع البعض الآخر.

ونود أن نستعرض في ختام هذا الفصل العيوب الرئيسية التخطيط الاقتصادي في بريطانيا خلال السنوات الثلاثة الماضية.

ولكننا نريد أن نشير أولا إلى أن التخطيط السيء لم يكن سببا في عرقلة تقدم هذه الدولة في تعرضها لظروف أسوأ من الدول التي لم تتبع سياسة التخطيط. فالحقيقة إننا لم نتعرض لظروف سيئة، ولكننا على العكس نتقدم باستمرار. فالإنتاج قد زاد بسرعة كبيرة في المملكة المتحدة منذ نهاية الحرب، وهذه الزيادة التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية زاد الإنتاج الصناعي في بريطانيا بنسبة ٢٠% عما كان في فترة ما قبل الحرب، كذلك زاد الإنتاج الزراعي بنسبة أكبر. وليست هناك دولة أخرى في أوربا تأثرت بالحرب تستطيع أن تزعم إنها حققت تقدما مماثلا – وخاصة تلك الدول التي كانت تنتهج سياسة اقتصادية حرة وكان في استطاعتنا أن نضع خطة أفضل، ولكن خطتنا الاقتصادية ظهرت بها بعض العيوب.

العيب الأول هو عجزنا عن توزيع العمل بطريقة صحيحة بين الصناعات. ونحن ننتج كميات ضخمة، ولكن هذا الإنتاج ليس موزعا دقيقا، فنحن ننتج كثيرا من البضائع غير الضرورية، وقليلا من البضائع الضرورية، وكان من نتيجة ذلك عدم وجود كميات كافية من البضائع التي تباع بأسعار عالية في الخارج، وخاصة الفحم والمنسوجات. وتبعا لذلك حدث نقص في الصادرات وفرغت قيود على الواردات، واستمر نظام البطاقات والسبب في هذا النقص هو عدم اتخاذ إجراءات ايجابية لزيادة الإنتاج من البضائع الضرورية.

والعيب الثاني كان في سياسة التجارة الخارجية، حيث حاولنا أن نحافظ على استقرار قيمة الجنيه في الداخل والخارج وكانت لهذه المحاولة نتائج مؤسفة على تجارة بريطانيا الخارجية.

والعيب الثالث هو إتباع سياسة تضخمية أدت إلى زيادة الأرباح وأثرت في الأسعار، وعبر قلت الإنتاج، وجعلت من العسير توفير العمال الصناعات الضرورية، وحققت من احتياطي بريطانيا من العملات الأجنبية. ولحسن الحظ أن هذا الوضع لم يستمر طويلا.

وليست هناك حكومة كاملة من جميع النواحي، فهناك كثير من أخطاء التخطيط الأخرى وقفت فيها حكومة بريطانيا، مثل بطء الإجراءات الخاصة بزيادة القوة الإنتاجية للمشروعات الخاصة وعدم تعديل ضريبة الدخل، وعدم فرض ضرائب على رؤوس الأموال، وإصدار

تشريعات غير مناسبة لمراقبة الاحتكار، وعدم وجود حماية كافية للمصلحة العامة في الصناعات المؤممة. ولكن هذه الأخطاء في الوقت الحاضر لا تعتبر شيئا إلى جانب العيوب الثلاثة السابقة. ووقوع الحكومة البريطانية في مثل هذه الأخطاء كان نتيجة طبيعية لتاريخ حزب العمال. فالتخطيط بالنسبة للاشتراكيين في الماضي كان يهتم أساسا بتوزيع الدخل وتأميم الصناعات. والتأميم وتهمل ما عدا ذلك.

والدروس الهامة التي تعلمها رجال التخطيط هي أن التأميم وتوزيع الدخل ليست إلا جوانب صغيرة من المسائل الاقتصادية الهامة، وانه عندما لا تستطيع أن نفعل كل شيء، فيجب أن نضع الأشياء الهامة أولا.

الفصل العاشر

التخطيط في الدول المتخلفة

أصبح التخطيط أمرا ضروريا للدول المتخلفة، ولكن تنفيذه في هذه الدول أمر عسير للغاية على عكس ما يحدث في الدول المتقدمة، فالتخطيط يتطلب أولا حكومة قوية رشيدة غير فاسدة، ويجب أن تكون هذه الحكومة على درجة من القوة تمكنها من فرض إجراءاتها مثل جمع الضرائب من الفلاحين أو تطبيق نظام البطاقات دون إتاحة الفرصة لظهور السوق السوداء. ويجب أن تكون لدى هذه الحكومة جهاز إدارى كفء به موظفون مدربون يستطيعون فهم المسائل الخطيرة والتصرف بحكمة وسرعة. كذلك يجب أن تكون هذه الحكومة بعيدة عن كل مظاهر الفساد، فعلى حين أن الشعب سيتحمل جميع القيود التي تفرضها الحكومة لأنه يعتقد أنها تعمل من أجل المصلحة العامة، فانه س يقاوم بعنف كافة الإجراءات التي تنم عن فساد الحكم.

ويمكن القول بان هدف رجال التخطيط هو أولا: إنشاء جهاز إدارى يستطيع أن يقوم بأعمال التخطيط، وتدريب الشباب على القيام بالوظائف الإدارية والتخلص من العناصر الفاسدة والمقصرة. وثانيا: عدم إرهاق الحكومة بواجبات كثيرة وخطيرة لا تستطيع أن تتحملها، ووضع خطط تتناسب مع قدرة الجهاز الإداري.

ولكن المشكلة التي تواجه هذه الحكومات هي أنها لا تستطيع التوسع في خدماتها إلا إذا وفرت الأموال اللازمة لذلك. ولكنها لا تستطيع توفير هذه الأموال المطلوبة لان شعبها فقير جدا ولهذا فان هذه الحكومات تلجأ إلى الإجراءات الخاصة بزيادة الدخل القومي.. وهذا هو المعنى الذي نقصده من قولنا أن التخطيط أصبح أمرا ضروريا في الدول المتخلفة. وفي الدول المتقدمة يزيد الدخل القومي من عام إلى عام، حتى إذا كانت الحكومة لا تتدخل في الحياة الاقتصادية. أما في الدول المتخلفة فان الدخل القومي يقف عند مستوى معين أو ينخفض باستمرار. وإذا كانت هناك حكومات تقدمية في هذه الدول فإنها تقوم بدراسة اقتصاده.

والمهمة الأولى التي تقوم بها الحكومات التقدمية في ميدان الزراعة هي إثارة حماس شعبها لتحسين ظروف معيشته والبحث عن طرق جديدة للحياة. فعند ما يحس الفلاحون بالرغبة في التقدم فان جميع الصعوبات يمكن التغلب عليها بسهولة.

وأكثر المشكلات الزراعية صعوبة هي الملكيات الصغيرة التي لا تزيد عن خمسة أفدنة. ويجب على الدول المتخلفة أن تمر في ثورات زراعية تهدف إلى تجميع هذه الملكيات الصغيرة في شكل مزارع رأسمالية أو مزارع تعاونية، أو مزارع جماعية أو مزارع حكومية، أو مزارع عائلية، تستخدم الآلات الزراعية الحديثة. ولكن الثورات الشعبية التي تقوم في

هذه الدول تسعى إلى عكس هذه النتيجة، فهي تعمد إلى تقسيم المزارع الكبيرة إلى ملكيات صغيرة لا تزيد الواحدة منها على خمسة أفدنة.

والمزارع الكبيرة تتطلب عادة قليلا من الأيدي العاملة على عكس الملكيات الصغيرة. ولذلك فعند تحويل الملكيات الصغيرة إلى مزارع كبيرة في قرية مزدحمة بالسكان، يجب مراعاة توفير فرص جديدة للعمل خارج ميدان الزراعة لأن المزارع الكبيرة ستحدث وفرا في الأيدي العاملة. ولهذا فان الثورة الزراعية والثورة الصناعية تسيران جنبا إلى جنب، فالأولى توفر الأيدى العاملة والثانية تستوعب هذه الأيدي العاملة. ولهذا يجب على حكومات الدول المتخلفة أن تضع ضمن برامجها الزراعية مشروعات مختلفة للتصنيع.

وإنشاء صناعات جديدة لاستيعاب الأيدي العاملة يتطلب مبالغ ضخمة. وإذا حاولت حكومات الدول المتخلفة تمويل هذه المشروعات بنفسها، فان هذا سيؤدي إلى حدوث تضخم، ولهذا يجب تمويل هذه المشروعات أما عن طريق فرض ضرائب جديدة أو الحصول على قروض من الخارج.

وحتى إذا أرادت هذه الحكومات بناء مصانعها بنفسها، فإنها لا تستطيع أن تتجنب رؤوس الأموال الأجنبية. فالآلات يجب أن تستورد من الخارج، والعمال الذين يقومون ببناء المصانع وإنشاء الطرق والمساكن سيحتاجون إلى أنفاق جانب كبير من أجورهم على البضائع

المستوردة. ولابد من توفير رأس المال الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات.

وهكذا نرى أن التخطيط في الدول المتخلفة يتطلب جهودا ضخمة من الحكومات أكثر مما يحدث في الدول المتقدمة. فيتعين على الحكومة في الدولة المتخلفة أن تقوم بأشياء كثيرة يمكن أن نتركها الدولة المتقدمة للقطاع الخاص. فعليها أن تنشىء مراكز صناعية. وتقوم بثورة زراعية، وتسيطر على النقد الأجنبي، وتهتم بالخدمات العامة. وكل هذا يجب أن يتم عن طريق إدارة مدنية أقل كفاءة وخبرة من الإدارة المدنية في الدولة المتقدمة. والآن لماذا تهتم الدول المتخلفة بالتخطيط؟ لان احتياجاتها ضخمة لغاية، وهذا هو السبب الرئيسي في أن حكومات الدول المتخلفة تمضي في تخطيط اقتصادها على الرغم من الأخطاء التي تتعرض لها، ومع أن الخبرة الكافية ليست متوفرة لديها.

الفصل الحادي عشر
الاتحاد الاقتصادي

أصبح الاتحاد الاقتصادي بين الدول المجاوره من المظاهر الشائعة في الوقت الحاضر، وذلك لسببين: الأول، فرض قيود على البضائع الأمريكية نظرا لوجود فائض كبير من هذه البضائع لدى الولايات المتحدة الأمريكية تغزو بها أسواق العام، وهذه القيود تعتبر شيئا ضروريا لحماية البضائع المحلية. ولكن الاتحاد الاقتصادي مشروع ضخم جدا إذا كان الغرض منه تحقيق هذا الهدف فقط. وأبسط طريقة لتقييد التجارة الأمريكية، هي أن تقدم الدول طابا مشتركا إلى الولايات المتحدة لتحدد سعر الدولار، أو تستطيع هذه الدول فيما بينها أن تقوم بتخفيض قيمة عملاتها. كذلك يمكن تغيير التجارة الأمريكية عن طريق اتفاق الدول فيما بينها على تخفيض واردات الدولار بقدر الإمكان. وفي الوقت نفسه تعمل على تخفيف القيود المفروضة على العملات الأخرى.

وهناك سبب آخر أكثر أهمية للاتحاد الاقتصادي هو أنه يعمل على إزالة العقبات التي تعترض طريق التجارة، وفي الوقت نفسه يعمل على توسيع السوق ويشجع التخصص الدولي. ومعارضوا الاتحاد الاقتصادي يقولون أن هذا لا يكون دائما في مصلحة الدول المعينة. فمثلا لنفرض انه قبل تكوين اتحاد اقتصادى بين الدولة (أ) والدولة (ب)

كانت هاتان الدولتان تشتريان سلعة معينة من الدولة (ج)، وأنه بعد الاتحاد الاقتصادي بين الدولة (أ) والدولة (ب) أمكن تقوية المركز الصناعي في هذا الاتحاد على حساب الدولة (ح) وإذا كانت الفوائد الاقتصادية الطبيعية في مصلحة الدولة (ح)، فان كلا من الدولة (أ) والدولة (ب) ستتعرضان لخسارة فادحة. هذه النظرية صحيحة، ولكنها ليست على درجة كبيرة من الأهمية. فالشيء المحتمل في عدم وجود اتحاد اقتصادى – ليس اقتصاد الصناعة على الدولة (ح) ولكن قيام كل من الدولة (أ) والدولة (ب) بمحاولة لدعم هذه الصناعة داخل أراضيها، وتوفير أسباب الحماية لها. والاتحاد الاقتصادي الذي يقصر حمايته على صناعة أكبر في دولة متحدة اقتصاديا، يعتبر وسيلة أفضل من وجود صناعتين صغيرتين في كل من الدولة (أ) والدولة (ب)، وتحتاج كل منها لحماية معينة وفضلا عن هذا فان الفوائد بالنسبة لدولة (د) لا تتضمن أكثر من أن هذه الدولة لديها سوق كبير متحرر من الحواجز التجارية. وإذا حقق الاتحاد نفس الشيء بالنسبة للدولة (أ) والدولة (ب) فان هذه الفائدة بالنسبة للدولة (ح) ستنخفض. وليس هناك أي شيء في انه إذا أزيلت الحواجز التجارية بين الدول الأوربية، فان أوربا بأسرها ستجنى فوائد ضخمة لان هذا سيساعد على التخصص.

ويجب أن نؤكد هنا أن التخصص الأكبر هو الذي يحقق الفائدة الرئيسية وبعض الناس يدافعون عن الاتحاد الاقتصادي على أنه سيسمح

بزيادة «التنسيق بين الصناعات». فمثلا تحاول كل دولة أوربية إنشاء صناعة خاصة بها لإنتاج السيارات، ومن الواضح أن هذا يسبب إسرافا كبيرا، لان التعاون في هذه الصناعة يؤدي إلى فوائد ضخمة. وإذا كان التنسيق يعني تقسيم السوق بين صناعات قومية مختلفة، فإن هنا ستكون له آثار ضارة.. والشيء الذي نريده فعلا هو إلغاء معظم هذه الصناعات القومية وفتح السوق الأوربية أمام منتجات عدد قليل جدا من المراكز الصناعية.

والآن نود أن نستعرض هذه الصعوبات بطريقة منظمة.

أولاً: ما نعني بالاتحاد الاقتصادي؟ أن هذا الاصطلاح يشمل درجات كثير من التعاون، ويستخدم بطريقة عامة دون تحديد.. وأدني ما يتطلبه الاتحاد الاقتصادي هو أن تكون عملات الدول المشتركة في هذا الاتحاد قابلة للتحويل بسهولة دون قيود أو إجراءات معقدة، وهذا في حد ذاته هو المقصود بالاتحاد الاقتصادي – وإنما هو الخطوة الأولى نحو هذا الاتحاد.

ثانياً: إن القرار الخاص بسهولة تحويل العملات يصبح عديم القيمة إذا ظهرت حواجز تجارية أخرى، مثل التعريفات الجمركية أو تقييد الواردات. وادني ما يتطلبه الاتحاد الاقتصادي هو التعهد بعدم وضع مثل هذه الحواجز، والاتحاد الاقتصادي يصبح له معني إذا تعهدت الدول المشتركة بإزالة جميع الحواجز التجارية مرة واحدة أو على مراحل تدريجية تكون مدروسة. وعندما يوضع الاتحاد الاقتصادي موضع التنفيذ

يظهر على الفور نوعان من المشاكل: النوع الأول يتعلق بالصناعات الخاصة، والنوع الثاني يتعلق بالتجار عموما.

وتتأثر الصناعات بالاتحاد الاقتصادي لأنها تفقد حمايتها، أو الآن إزالة الحواجز التجارية في دول أخرى يوسع أسواقها.. وزيادة التخصص لا يمكن أن يتحقق دون التخلص من بعض الصناعات القائمة. ولهذا يجب على الحكومات أن يكون لديها خطط جاهزة لنقل الموارد من الصناعات المتدهورة إلى الصناعات المتطورة، وخطط أخرى لنقل العمال الأكفاء من منطقة إلى أخرى إذا كان هذا الإجراء مرغوبا فيه، وإذا أراد العمال ذلك. ولكن يجب على هذه الحكومات ألا تسمع إلى الاقتراحات الخاصة بحماية هذه الصناعات، لأن هذا يتعارض مع الاتحاد الاقتصادي. ومن ناحية أخرى يجب أن تكون هذه الحكومات على استعداد لإزالة القيود المفتعلة التي رفضتها بنفسها. فمثلا إذا كانت هناك ضرائب أنتاج مرتفعة على البيرة في بريطانيا، دون أن تكون هناك ضرائب مماثلة في فرنسا لأنه في هذه الحالة سينقل أصحاب البيرة صناعتهم إلى فرنسا. وهذا يعني أن جميع الدول المشتركة في الاتحاد الاقتصادي يجب أن تتبع نظاما موحدا للضرائب غير المباشرة والإعانات التي تقدم للصناعات، فالإتحاد الاقتصادي ليس عملات وتعريفات جمركية.

وإلغاء الاتحاد الاقتصادي لبعض الصناعات القومية لا يسبب ضررا كبير لأنه في الوقت نفسه يعمل على توسيع صناعات أخرى ولكنه يفعل

هذا فقط إذ عمل على تشجيع الصادرات والواردات أى إذا لم يؤد إلى ميزان تجارى مختل – فمثلا إذا دخلت بريطانيا وفرنسا الآن في اتحاد اقتصادى سيكون لدى بريطانيا فائضا ضخما من الصادرات ترسله إلى فرنسا، وسيؤدي هذا إلى إلغاء كثير من الصناعات الفرنسية وتوسيع عدد قليل جدا من الصناعات الأخرى. وعلاج هذه المشكلة ليس عسيرا. فيجب علينا أن نبحث فقط عن سعر التبادل الصحيح بين العملات وان نثبت هذا السعر قبل بدء الاتحاد الاقتصادي.

والمشكلة الكبرى هي المحافظة على مستوى الأسعار في المستقبل، ولا يستطيع الاتحاد الاقتصادي أن يستمر طويلا إذا حاولت إحدى الدول الأعضاء تثبيت الأسعار والأجور، مثل المملكة المتحدة، في حين تعاني الدولة الأخرى من التضخم مثل فرنسا، وتنتج الدولة الثالثة سياسة انكماشية، مثل ايطاليا، ولهذا فإن الاتحاد الاقتصادي يتطلب على الأقل اتفاقا بين جميع الدول المشتركة على إتباع سياسة واحدة فيما يتعلق بالنقد والأسعار، والأجور والاستثمار والتوظيف: وحيث أنه من الصعب تنفيذ مثل هذا الاتفاق فإن الهدف المنطقي لاتحاد الاقتصاد هو أن تكون له حكومة واحدة مسئولة عن مثل هذه المسائل.

وقد تكون هناك مجموعة من العملات القابلة للتحويل فيما بينها بسهولة، دون حاجة إلى اتفاق محدد لإتباع سياسة اقتصادية مشتركة، ودون أي تشابه حقيقي في السياسة. ولكن مجموعة الإسترليني لا تعتبر

اتحادا اقتصاديا كاملا. فكل دولة في منطقة الإسترليني لها حرية اتخاذ الإجراءات التي تناسبها، والتي قد تؤثر في سهولة تحويل العملة. وهكذا فإن الفلاحين البريطانيين لا يجدون أنفسهم مغمورين بمنتجات رخيصة من دول أخرى لان بريطانيا لا تسمح بدخول أية منتجات دون قيود، حتى لو كانت هذه المنتجات من دول تدخل ضمن منطقة الإسترليني. وقابلية العملات للتمويل بسهولة لا يأخذنا بعيدا عندما تفرض قيود على تحرك البضائع.

وحتى مع هذه القيود، نجد أن سهولة تحويل العملية تسبب مشكلات جديدة يمكن أن تحل نظرا لأن الروابط السياسية القائمة بين الدول الأعضاء في منطقة الإسترليني تسمح بمزيد من الأخذ والعطاء. وهناك ثلاث مشكلات بارزة من هذا النوع.

أولاً: لأن الجنيه الإسترليني غير قابل للتحويل، فإن كثيرا من الدول الأعضاء في منطقة الإسترليني لا تحصل على عملات إسترلينية مقابل صادراتها، وإنما يزيد رصيدها منه في منطقة الإسترليني في بريطانيا، تماما كما يحدث في الاتحاد الاقتصادي مع فرنسا عندما تحصل مقابل صادراتنا لفرنسا على زيادة في رصيدنا من الفرنكات غير القابلة للتحويل.

ثانياً: يوافق كل عضو في منطقة الإسترليني على جمع أرباحه من الدولارات، وتقوم وزارة الخزانة بتقرير كمية الدولارات التي يمكن أن ينفقها كل عضو.

ثالثاً: حتى في منطقة الإسترليني، تسبب تحركات رؤوس الأموال من عضو إلى آخر في المنطقة، كثيرا من الصعوبات ولذلك فهي تتطلب مراقبة دقيقة وهذه الصعوبات يمكن التغلب عليها في منطقة الإسترليني لأن الأعضاء على استعداد للتضحية نظرا لعضويتهم في الإمبراطورية البريطانية. وأولئك الذين لا يستطيعون تقديم هذه التضحية يخرجون من منطقة الإسترليني. وفي الاتحاد الاقتصادي لدول أوربا الغربية، تكون الصعوبات أكثر خطورة، لأن اقتصاديات هذه الدول تنتهج سياسة المنافسة الشديدة "في حين أن دول منطقة الإسترليني تميل إلى التعاون"، ولهذا يتعين على دول أوربا الغربية أن تعمل بسرعة على انتهاج سياسة اقتصادية متشابهة، ولكن رغبة هذه الدول في الأخذ والعطاء ليست مستمرة دائما، في أن هذه الرغبة هي التي تجعل العمل يسير على أحسن وجه داخل منطقة الإسترليني.

وسيكون من المستحيل إنشاء اتحاد اقتصادي في أوربا الغربية دون أن يكون هناك اتحاد سياسى. وحكومة مركزية مسئولة عن السياسة الاقتصادية. وليست هذه نتيجة غريبة عندما نتذكر المشكلات التي تخلفها السلطات المحلية في دولة موحدة، أو الحكومات المتعددة داخل الاتحاد الفيدرالي. وإذا كانت السلطات المحلية لها الحرية في إتباع سياسات نقدية متعارضة فإن الدولة ستتعرض على الفور لازمة خطيرة. وهناك مبدأ أساسي للاقتصاد السياسى نعترف به جميعا، وهو انه إذا كان هناك انتقال حر

للرجال والأموال والبضائع داخل دولة معينة –سواء كانت دولة موحدة أو فيدرالية– فعند ذلك يجب أن تكون هناك حدود للسلطات الاقتصادية التي تتمتع بها الحكومات المحلية ونحن نطبق هذا المبدأ حتى على الخدمات الاجتماعية، فإذا كان لدى منطقة معينة خدمات ضخمة وضرائب عالية، ولدي منطقة أخرى خدمات قليلة وضرائب مخفضة، فإن الأعمال ستنتقل من منطقة الضرائب العالية إلى منطقة الضرائب المنخفضة وهذه النظرية صحيحة سواء كانت هذه المناطق هي بوركشبير ولانكشير او بنسلفانيا والينوي، أو بريطانيا وفرنسا والاتحاد الاقتصادي في الواقع لن يعمل فترة طويلة على خير وجه ما لم يصبح اتحادا سياسيا، تنتقل فيه الوظائف الاقتصادية الهامة من الحكومة المحلية إلى الحكومة الاتحادية.

وهكذا نرى أن الشرط السابق لإنشاء الاتحاد الاقتصادي هو أن توافق الدول المعينة فيما بينها على انتهاج سياسات اقتصادية متشابهة. والاتحاد الاقتصادي بين دول تتبع نظام الاقتصاد الحر يكون سهل التحقيق، لان كلا من الدول المعينة تعرف أن السلطة الاتحادية ستنتهج نفس السياسة الاقتصادية التي كانت تنتهجها الحكومة المحلية. ولكن الدولة التي تحبذ التخطيط لا تستطيع أن تعيش في اتحاد واحد مع دولة تتبع نظام الاقتصاد الحر. وحتى الدول التي تتبع نظام التخطيط لا تستطيع أن تنشيء فيما بينها اتحادا اقتصاديا إلا إذا كانت نظم التخطيط التي تتبعها متشابهة إلى حد كبير.

والعقبة الرئيسية التي تتعرض الخطط الخاصة بإنشاء اتحاد اقتصادي في أوروبا الغربية هي اقتصاد فرنسا غير المستقر وغير المخطط. وطالما أن فرنسا لا تحمي نفسها من التضخم فإن جميع الدول الأخرى ستعمل على حماية اقتصادياتها منها، وأن يكون هناك أمل كبير في إزالة الحواجز التجارية التي تفصل بين هذه الدول وبين فرنسا. ولكن إذا استطاعت فرنسا دعم اقتصادها وإقامة حكومة قوية، فإن العقبة الرئيسية في طريق الاتحاد الاقتصادي ستخفض على الفور. فجميع الدول الرئيسية في أوروبا الغربية قد تخلت الآن عن نظام الاقتصاد الخير "وجميع أحزابها السياسية تتفق على هذا"، ولن يكون من العسير الوصول إلى اتفاق على الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية وعلى التنازل عن بعض السلطات الاقتصادية الهامة للحكومة الفيدرالية. وقد يكون الاشتراك في اتحاد اقتصادي هو ما تحتاج إليه فرنسا لتضمن وضع سياسة اقتصادية سليمة.

وهكذا يمكن القول بأن نجاح الاتحاد الاقتصادي يعتمد على قوة الرغبة في إنشاء اتحاد سياسى، ولكن هناك صعوبات ضخمة تحول دون تحقيق هذا الهدف. وعندما يفطن الجميع إلى أن استمرار الديمقراطية في أوربا الغربية يعتمد على الدول التي تجد في الوحدة قوة عسكرية وسياسية، فإن العقبات الاقتصادية ستظهر على أنها عديمة الأهمية.



الفهرس